ورقة عمل مقدمة من رئاسة مجلس الوزراء حول

رؤية لإنماء المناطق اللبنانية

ملخص تنفيذي

يواجه لبنان مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المديين القصير والمتوسط، ولكنه في المقابل يتمتع بإمكانية جيدة لاغتنام مجموعة من الفرص تُمكنه، اذا عمل بجد وتنسيق بين مؤسساته العامة من جهة ومع القطاع الخاص من جهة أخرى، من الافادة منها، بحيث أن الأداء الجيد للبنان على هذا الصعيد يمكنه من تحقيق قفزة نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقه كافة. كذلك فإن هذا يمكنه من تحقيق معدلات جيدة من النمو المستدام من جهة أولى ومن التعامل مع التحديات القائمة والمستجدة التي يواجهها بكفاءة مقبولة من جهة ثانية. سيما وان من طبيعة هذه التحديات والمجالات اغتنام هذه الفرص أن تفرض على لبنان ضرورة احترام ضوابط محددة والالتزام بالسير على مسارات معينة في ما خصّ العمل الاقتصادي والإنمائيوالاجتماعي، بما يؤمن أيضاً تأمين استمرار الاستقرار المالي والنقدي وبالتالي تعزيز الاستقرار الاجتماعي في المرحلة المقبلة.

أولاً : التحديات

تتمثل أهم التحديات الاقتصادية التي يواجهها لبنان بثلاث مجموعات أساسية يمكن تلخيصها على الشكل التالي:

1- **مسألة العجز في المالية العامة والحجم الكبير للدين العام**: يشكل العجز المزمن والكبير في الموازنة العامة وحجم ونسبة الدين العام المرتفع للناتج المحلي الإجمالي العوامل الأكثر ضغطاً على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العامة. وقد أسهم عمل الحكومة، على مدى السنوات الأخيرة، وخاصة في العامين 2007 و2008 وعلى الرغم من الظروف البالغة الصعوبة على أكثر من صعيد سياسي وأمني، في احتواء مستوى العجز من جهة، وتوفير ظروف تحقيق النمو الاقتصادي بمعدلات غير مسبوقة من جهة أخرى. ذلك ما ساهم بخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي إلى حدود الـ162% في نهاية العام 2008 وذلك من مستوى 178% في العام 2006.وعلى ذلك فإنّ المحافظة على نسبة مرتفعة من النمو وبحيث تظل نسب التضخم ملجومة، مع الاستمرار في احتواء أو تخفيض مستوى العجز في الموازنة كما والتقدم على مسار تخفيض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، تشكل تحديات كبرى أمام لبنان في المرحلة القادمة، وهي لذلك تستمر في كونها أولويات مطلقة للسياسات الاقتصادية والمالية على الصعيد الماكرو اقتصادي التي ينبغي التنبه لها والعمل على معالجتها من خلال سياسات متناسقة وهادفة.

2- **مسألة تداعيات الازمة المالية العالمية:** تشكل الظروف الاقتصادية الخارجية الدقيقة والخطيرة المتمثلة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية واحتمال انعكاس تداعياتها السلبية على لبنان، حوافز مستجدة وطارئة تستوجب الإسراع والمبادرة إلى تحفيز النمو والالتزام بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري والاجتماعي والبيئي ولاسيما فيما يتعلق بالبنود التي أقرت في مؤتمر باريس-3 والعمل على توجيه اهتمام المواطنين إلى اهمية تركيز الجهود والطاقات على ما هو مفيد للبنانيين في حاضرهم وفي غدهم بدلاً من الاستمرار في حالة المراوحة والتلكؤ.

وفي هذا السياق فقد قدمت رئاسة مجلس الوزراء في كانون الثاني 2009 مذكرة طرحت فيها رؤيتها لمواجهة الانعكاسات الاقتصادية المحتملة للأزمة المالية العالمية عبر خطوات استباقية تعتزم الحكومة تنفيذها على مدى العامين 2009 و2010. ومن أبرز تلك الخطوات العملية المبادرة إلى "تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البنى التحتية التي تقوم بها الدولة في مجالات الطاقة والطرق والمياه والبيئة وغيرها، ولاسيما تلك الممولة في معظمها من خلال القروض الميسرة والطويلة المدى التي لا يشكل التمويل المطلوب لها عبئاً إضافياً عالي الكلفة على كاهل الخزينة المثقل بعبء وأكلاف خدمة الدين العام".

إلى جانب ذلك، فقد اقترحت رئاسة مجلس الوزراء في تلك المذكرة أن تترافق هذه الخطوات، بإجراءات إضافية "تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الاستثمارات العامة واستثمارات القطاع الخاص، ضمن رؤية إنمائية متكاملة ومتناسقة، تسهم في تطبيق مبدأ الإنماء المتوازن بمعانيه الاقتصادية والاجتماعية، والتي تتكامل مع مبدأ تعميم المساواة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذلك على صعيد البنى التحتية الضرورية".

3- **مسألة التفاوت في اوضاع المناطق اللبنانية وضرورة تنميتها اقتصاديا واجتماعيا وخدماتيا وبيئيا:** لقد شكل التفاوت المناطقي في مستوى التنمية بكافة ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية...الخ)، إحدى السمات والمفارقات المعيقة لتطور الاقتصاد اللبناني وكذلك لتطور وتحسن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لهذه المناطق والقاطنين فيها منذ ما قبل الاستقلال وحتى الوقت الراهن بالقدر المطلوب. وفي هذا المجال فإن أكثر ما يثير الاهتمام في هذه المرحلة يكمن في ضرورة إعطاء أولوية إضافية للقدرة الاقتصادية المناطقية، ولاسيما فيما يتعلق بإيجاد فرص العمل الجديدة على الشؤون الأخرى كمواضيع الخدمات العامة والشؤون الاجتماعية دون التقليل من الأهمية الكبيرة لهذه الأخيرة، وذلك كما تشير إليه نتائج التقارير الصادرة مؤخرا (2009) عن وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والتي تبين أن حوالي 50% من الأسر اللبنانية تعاني من نسبة منخفضة من الإشباع في الميدان الاقتصادي.

ثانياً : الفرص

من جهة اخرى، تتمثل أهم الفرص المتاحة من أمام الاقتصاد اللبناني في المرحلة القادمة بالأمور التالية:

1- استمرار الدور الإيجبلي الذي تلعبه الميزات التفاضلية الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية التي لطالما تمتّع بها لبنان والاقتصاد اللبناني على مدى العقود الماضية، والتي شكّلت العوامل الأساسية التي مكنت الاقتصاد اللبناني من تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي عندما يتاح له ذلك ومن تعزيز مرونته وحيويته ومناعته وقدرته على الخروج من المآزق أو الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرّض أو قد يتعرض لها.

2- عدم تعرض المصارف اللبنانية والقطاع الخاص اللبناني لخسائر مالية مباشرة تذكر ناتجة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ونجاح لبنان في تفاديها، وهي النتيجة الإيجابية التي أسهمت فيها السياسات المالية والنقدية والمصرفية الرصينة والمنسقة التي اتبعت، وأدت بالتالي إلى بروز لبنان على الصعيدين العربي والعالمي كملاذ آمن ممكن للاستثمار في كل من قطاعه المالي وكذلك في اقتصاده الحقيقي.

3- توفر تمويل خارجي هام ميسر في قسم كبير منه بما يتيح للبنان إطلاق دُفعة جديدة من الاستثمارات العامة تهدف إلى تعزيز وتطوير بناه التحتية وتحسين نوعية ومستوى الخدمات العامة والعمل على تحقيق قدر أفضل من المساواة بين المناطق. كذلك أيضاً توفر تمويل خارجي وآخر داخلي ميسر بما يحفز استثمارات القطاع الخاص في أكثر من مجال اقتصادي وفي كل المناطق اللبنانية.

ترسم هذه التحديات الثلاث والمتمثلة بأوضاع المالية العامة وتداعيات الازمة المالية العالمية وأوضاع المناطق الاقتصادية والاجتماعية التي هي بحاجة ماسة إلى إطلاق مشاريع التنمية فيها، مسائل أساسية تتعلق بضرورة ضبط وترشيد الانفاق العام وتحسين مردوديته الإنتاجية من جهة، وضرورة خلق الظروف الملائمة لتحقيق النمو المستدام والإنماء المتوازن من جهة اخرىفي المقابل، تؤمن الفرص المتاحة غطاءً ومجالاً حيوياً للعمل الاقتصادي والإنمائي في المرحلة المقبلة. على هذا، تطرح هذه الرؤية مسارا يراعي الضوابط ويحقق الاهدافبشكلٍ متوازن يمكّن لبنان من التحرّك بحكمة وكفاءة مغتنماً الفرص ومتجنباً للمنزلقات والصدمات ومعالجاً للتحديات. ويتمثل هذا التحرك بضرورة وحتمية الشراكة الجديدة والخلاقة بين القطاعين العام والخاص في حمل لواء ومسؤولية الانماء المناطقي المتوازن وبما يحققنسباًمرتفعةً من النمو المستدام. بناء على ما تقدمتعتبر هذه الرؤية أن التنمية المناطقية تشكل مفتاحاً هاماً لإيجاد حلول تساهم في معالجة أو مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الوطن وتشكل مسارات للتقدم على طريق المستقبل.

وتعتمد اسس هذه الشراكة على قدرة المناطق اقتصاديا ولاسيما من خلال إيجاد فرص العمل الجديدة وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين، وبالتالي بث الحيوية في الاقتصادات المحلية عبر الافادة من الميزات التفاضلية الجاذبة لدى هذه المناطق والتي تمكنها من التمتع بجدوى ومشروعية اقتصادية مستدامة (Economic Raison D'être) إذا ما أتيحت لها الفرص لذلك. ويتحقق ذلك من خلال طرح و/أو إعادة طرح إمكانية إنشاء مشاريع قطبية على صعيد كل منطقة من المناطق اللبنانية على قاعدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يقوم القطاع الخاص بإطلاق مبادراتها وبتمويلها وتنفيذها وإدارتها وتساعد الدولة بدورها من خلال إيجاد المناخات المؤاتية السياسية والأمنية والاقتصادية لتلك المشاريع التي تسهم في خلق فرص العمل الجديدة وفي تحريك عجلة النمو الاقتصادي في تلك المناطق.

تشكل هذه المشاريع القطبية بحد ذاتها دينامية اقتصادية جديدة وجاذباً ومحفزا (catalysts) في بلورة وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلك المناطق التي تتكامل مع وتكمل المشاريع القطبيةوتساندها وتحقق توزيعاً أكثر عدلاً للموارد والفرص بين جميع المناطق ولدى جميع المواطنين بما يسهم في محصلة الأمر في مكافحة الفقر وكذلك في تخفيض الفوارق الاجتماعية والمعيشية بين المناطق. كما تسهم في معالجة حالات التوتر السياسي والاجتماعي بين المناطق وحالات الشعور بالغبن والتهميش.

إن ما تطرحه هذه الرؤية هو ضرورة أن تتلاءم المشروعية الاقتصادية في كل منطقة مع بيئتها وميزاتها التفاضلية ولاسيما في ما تواجهه أيضاً من تحديات وما تتمتع أو تتميز به من فرص وإمكانات، حيث تتمحور عندها الحركة الاقتصادية المطلقية حول مشروعٍ قطبي في بعض المناطق أو حول مجموعة من المشاريع المتوسطة والصغيرة في مناطق أخرى، أو أن تنطلق وتتفعل الحركة الاقتصادية من خلال مجموعة من الإجراءات او الاستثمارات العامة في مناطق أخرى. وما نعنيه بذلك هو تصميم منظومة اقتصادية مختلفة لكل منطقة تعزز النشاط الاقتصادي وتخلق فرص العمل الجديدة وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية فيها مع اعتماد آليات محددة للمتابعة والإشراف والتنسيق على صعيد الحكومة بما يضمن سلامة وديمومة التقدم على مسار التنفيذ في كل المناطق اللبنانية.

ونحو تحقيق هذه الأهداف، طبعا سيكون على الدولة ان تقوم بدورها في اطار هذه الشراكة وبالعمل على توفير شروط النجاح لهذه الرؤية، وذلك من خلال العمل ضمن وعلى مسار ثلاث اطر:

أولاً : الاطر الفوقية التمكينية (soft enablers): أي الأطر القانونية والمؤسسية والمراسيم التنظيمية والهيئات الناظمة التي تؤمن من جهة أولى الإطار العام للاستثمار من قبل القطاع الخاص وترسم قواعده وتحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات والحوافز وتؤكد من جهة أخرى على الاستقرار التشريعي وسيادة دولة القانون وتعزيز مستويات الأمن والأمان والنظام. وتشكل هذه الأطر عوامل في غاية الأهمية لجهة حماية المستثمرين وتعزيز شعورهم بالأمان والاطمئنان واقتناعهم بالجدوى المالية لمشروعاتهم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً على أهمية التأكيد على الالتزام الصارم لدى أصحاب تلك المشاريع بالمعايير التي تفرضها الدولة لجهة إقدار الاستثمارات الموضوعة على تحقيق التناغم والتلاؤم بين المصلحة العامة من جهة أولى والأهداف الاستراتيجية لجهة مستويات الأمان والمردودية المحفزة لمبادرات القطاع الخاص من جهة ثانية.

ثانياً : الاستثمارات العامة التمكينية (hard enablers): أي الاستثمارات العامة الضرورية في البنى التحتية في مجمل القطاعات (طاقة ، نقل، اتصالات، طرقات، مياه وصرف صحي ونفايات صلبة...) التي تساهم في إعطاء المناطق هوية اقتصادية محددة ومحفزة وتبرز ما تتمتع به من جواذب اقتصادية واستثمارية مجدية تمكنها من الافادة من والبناء على ميزاتها التفاضلية.

ثالثاً : البرنامج الاجتماعي التمكيني (social enablers): أي الاستثمار في الإنسان وتحسين قدراته الإنتاجية من خلال رفع مستويات الأداء في قطاعات الصحة والتربية والتعليموالتعليم المهني والمهني المسرّع والشؤون الاجتماعية وتمكينه من الافادة مما ستؤمنه له الحركة الاقتصادية في المناطق من فرص للتقدم والتطور. هذا ما تؤكد عليه خطة الحكومة الإصلاحية المقدمة في مؤتمر باريس-3 في كانون الثاني 2007والتي ينبغي التأكيد مجدداً على أهمية تعزيز الجهود للتقدم على مساراتها والتشديد على الالتزام بها. وعلى هذا الاساس لن تتطرق هذه الرؤية بشكل مفصل لهذا البرنامج الاجتماعي.

إن وضع هذه الرؤية في حيز التنفيذ يقتضي برمجتها يسهل قياس التقدم على مسارات تنفيذها (Programmatic Approach)وهو ما يحتّم إيجاد مشاركة متناسقة من أكثر من جهة من خلال العمل على ترجمتها على أرض الواقع (رئاسة مجلس الوزراء- الوزارات المعنية- مجلس الإنماء والاعمار- مؤسسة إيدال- مؤسسات القطاع الخاص، على سبيل المثال لا الحصر). وباللي فإن نجاح ترجمتها عملياً يرتبط بقدرة هذه الجهات على التنسيق بين بعضها بعضاً بطريقة متناسقة ومتناغمة. وعلى ذلك تقترح رئاسة مجلس الوزراء وضع آلية مؤسساتية واضحة لوضع هذه الرؤية حيّز التنفيذ وذلك من خلال اتباع آلية برمجة مماثلة لتلك التي وضعت لبرمجة ومتابعة تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية التي أقرت في مؤتمر باريس-3 وقياس التقدم على مسارات تنفيذها بشكل دوري.

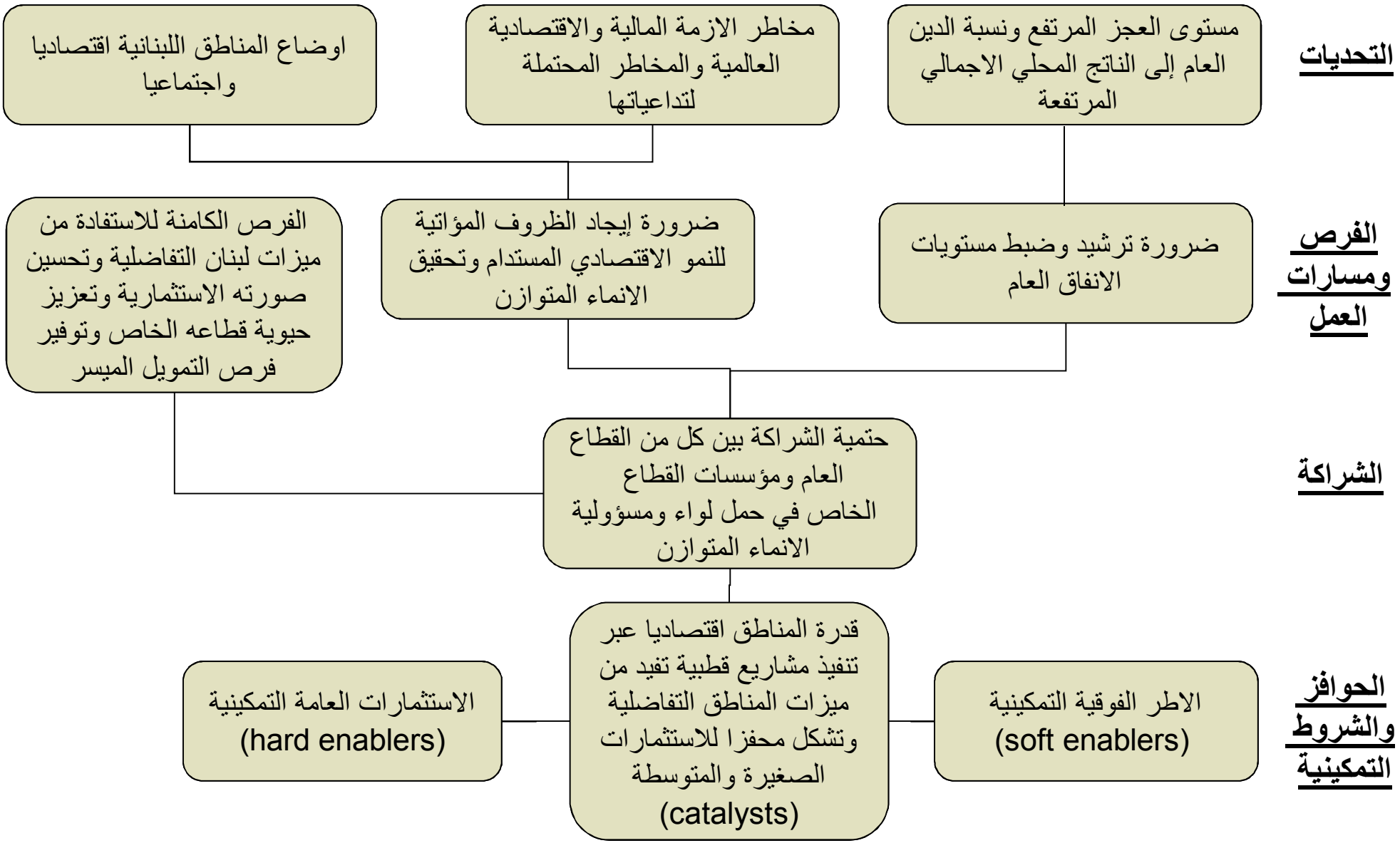
التحديات
مستوى العجز المرتفع ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي المرتفعة
مخاطر الازمة المالية والاقتصادية العالمية والمخاطر المحتملة لتداعياتها
اوضاع المناطق اللبنانية اقتصاديا واجتماعيا
الفرص ومسارات العمل
ضرورة ترشيد وضبط مستويات الانفاق العام
ضرورة إيجاد الظروف المؤاتية للنمو الاقتصادي المستدام وتحقيق الانماء المتوازن
الفرص الكامنة للاستفادة من ميزات لبنان التفاضلية وتحسين صورته الاستثمارية وتعزيز حيوية قطاعه الخاص وتوفير فرص التمويل الميسر
الشراكة
حتمية الشراكة بين كل من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص في حمل لواء ومسؤولية الانماء المتوازن
الحوافز والشروط التمكينية
الاطر الفوقية التمكينية (soft enablers)
قدرة المناطق اقتصاديا عبر تنفيذ مشاريع قطبية تفيد من ميزات المناطق التفاضلية وتشكل محفزا للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة (catalysts)
الاستثمارات العامة التمكينية (hard enablers)

المحتويـات

I- مدخل

1- الخلفية العامة للورقة
2- نظرة جديدة في تحديد مفهوم شامل للإنماء المتوازن في لبنان
3- التوقيت و الاسباب الموجبة
4- اقسام الورقة

II- أوضاع المناطق ومعوقات التنمية فيها

- اوضاع المناطق على الصعد الاجتماعية والاقتصادية
- أوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة
- معوقات التنمية في المناطق

III- مكونات الرؤية الانمائية

- بعض المشاريع القطبية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص
- الاستثمارات العامة
- الاطر الفوقية التمكينية:
  - ✓ على الصعيد المؤسسي
  - ✓ على الصعيد الإجرائي
- البرنامج الاجتماعي التمكيني

I . مدخل

- الخلفية العامة للورقة
- نظرة جديدة في تحديد مفهوم شامل للإنماء المتوازن في لبنان
- التوقيت والأسباب الموجبة
- اقسام الورقة

1- الخلفية العامة للورقة

تسعى هذه الورقة إلى استكمال العمل الاقتصادي والإنمائي الذي اطلق في نهاية لبنان في العام 1992 بعد انتهاء ما جرت تسميته بالحرب الأهلية اللبنانية، وتعثرت مسيرته بعض الشيء بسبب الظروف التي سادت في لبنان ولاسيما منذ العام 1998 والتي شكلت بمجموعها عوامل ضاغطة على الحياة السياسة والاقتصادية والإنمائية. وبالرغم من ذلك، فقد حقق هذا العمل الإنمائي، الذي بدأ في العام 1992 قفزة نوعية على صعد عدة من نواح مختلفة، وان كانت قد سادته بعض الشوائب من نواح أخرى، لم تكن بعيدة في بعض جوانبها عن الظروف الأمنية والسياسية التي تحكمت بالبلاد ومؤسساتها طوال تلك الفترة. وقد أدت تلك الظروف في ما أدت إليه، إلى تطبيق جزئي لمبدأ الإنماء المتوازن حيث بذلت مساع كبيرة لم تتم ترجمتها بكاملها على أرض الواقع وفي أحسن الأحوال إلامن ضمن السعي إلى تحقيق المساواة خدماتياً واجتماعياً بين المناطق وذلك من دون أن يصار إلى تحقيق نجاح كبير على مسار إقدار تلك المناطق والقاطنين فيها اقتصادياً بالقدر الكافي الذي يحرك عجلة الاقتصاد فيها بشكل كبير ويسهم في خلق فرص العمل الكامنة لديها والتي هي بأمس الحاجة إليها بما يعزز الاستقرار الاجتماعي ويحسن مستويات الوضع المعيشي ونوعيته فيها وفي البلاد ككل.

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدولة كانت قد قامت، من خلال إداراتها ومؤسساتها العديدة ومن ضمنها مجلس الإنماء والاعمار، بتنفيذ العديد من المشاريع الإنمائية الهامة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المناطق. فمن ناحية أولى ومن خلال دراسة إحصائية شاملة فقد تبين أن قيمة الاستثمارات في المشاريع الوطنية (المشاريع التي تستفيد منها كل المناطق اللبنانية) المنجزة من قبل مجلس الإنماء والاعمار ما بين السنوات 1992و2008 بلغت حوالي 3.74 مليار د.أ. توزعت على قطاعات الكهرباء، والاتصالات، والمطار، والمدينة الجامعية والمدينة الرياضية والأوتوسترادات الدولية والمباني الحكومية، بالإضافة إلى عدد من القطاعات والمشاريع الأخرى. من جانب آخر، فقد بلغت قيمة المشاريع الوطنية التي نفذتها الإدارات الأخرى حوالي 80 مليون د.أ. من ناحية ثانية، فقد بلغت قيمة الاستثمارات المناطقية المنفذة من قبل إدارات الدولة ومؤسساتها ومجلس الإنماء والاعمار على صعيد المناطق المختلفة وذلك من العام 1992 وحتى العام 2008 حوالي 3.6 مليار دولار (منها حوالي 2 مليار د.أ. نفذها مجلس الإنماء والاعمار). وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن قيمة المشاريع التي هي قيد التنفيذ حالياً من قبل إدارات الدولة ومؤسساتها ومن ضمنها مجلس الإنماء والاعمار تبلغ حوالي 1.85 مليار د.أ. ذلك ما يجعل المجموع الإجمالي لقيمة تلك المشاريع حوالي 9264 مليون دولار أميركي.

لم تستطع تلك الاستثمارات المنفذة على اهميتها ان تفعل الحركة الاقتصادية وتخلق فرص العمل اللازمة في المناطق بالشكل المؤمل وذلك لأسباب كثيرة ستتعرض لها هذه الورقة بإيجاز. لذلك وعلى هذا الأساس، تطرح هذه الورقة مقاربة أخرى، تؤكد على أهمية تأمين الخدمات بشكل يحقق المساواة في جودتها وفعاليتها بين المناطق وعلى الصعد كافة، من بنى تحتية (طاقة، مياه، صرف صحي ونفايات صلبة وطرق، اتصالات...) إلى خدمات اجتماعية (صحة، تربية، تعليم...). هذا من جهة أولى، كما تؤكد أيضاً من جهة ثانية على ضرورة تطوير وإبراز المشروعية الاقتصادية للمناطق. ويتم ذلك من خلال طرح وتطوير مشاريع قطبية تستفيد من الميزات التفاضلية الجاذبة التي تتمتع بها كل منطقة وتسهم مع إنشائها في تحريك المبادرات الفردية وإيجاد المناخات المؤاتية التي تسمح بخلق الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة الحقول الإنتاجية وفي كل المناطق اللبنانية مما يسهم في إيجاد فرص عمل جديدة ومتزايدة في مختلف المناطق اللبنانية.

ونظرا للضوابط الصارمة التي يفرضها حجم العجز المزمن والكبير في الموازنة بسبب ارتفاع مستوى الانفاق العام وتفرضها أيضاً نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي المرتفعة،تقدم هذه الرؤية مفهوماً متجدداً لمبدأ الإنماء المتوازن يتجاوز حصرية مسؤولية الدولة في حمل لواء هذا الهدف الوطني الكبير. وعلى ذلك يسعى هذا الطرح إلى تظهير وتبيان دور القطاع الخاص والتأكيد على أهمية إشراكه، وبشكل فاعل وأساسي في حمل لواء ومسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناطقية. وبالتالي يسعى هذا الطرح إلى إضفاء المشروعية الاقتصادية على المناطق من خلال العمل على إطلاق مجموعة من المشاريع الهامة والحيوية التي تستند على الميزة التفاضلية التي تتمتع بها كل منطقة، وتحفيز القطاع الخاص على تدبير التمويل اللازم لها وحمل لواء تنفيذها وإدارتها. ذلك يسهم في تحقيق مردود اقتصادي ومالي واجتماعي مرتفع في تلك المناطق ويسهم أيضاً في بلورة وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تكمل المشاريع الاستقطابية في تلك المناطق وتساندها وتحقق في المحصلة توزيعاً أكثر عدلاً للموارد والفرص بين جميع المناطق.

يستند هذا الطرح إلى حقيقة أساسية في أن هذه المشاريع لن ترتب عملياً أعباء إضافية هامة على كاهل الخزينة لكونها تعتمد وبشكل شبه كامل على تمويل وإدارة القطاع الخاص. لكن هذه الرؤية ترتب مسؤولية على القطاع العام من حيث اهمية دوره كممكن ومحفز لتحقيق المشروعية الاقتصادية للمناطق وذلك من خلال المواءمة ما بين البنى التحتية التمكينية بمعناها الواسع (الطرق، الاتصالات، الكهرباء، المياه، الصرف الصحي، معالجة النفايات الصلبة...)والأطر الفوقية والناظمة أيضاً بمعناها الواسع (قوانين، مراسيم تطبيقية ، مؤسسات ، حوافز، مبادرات، قواعد وإجراءات ناظمة محددة للعلاقة بين الدولة ومؤسسات القطاع الخاص...).

ويشكل التضافر والتكامل للجهد الاستثماري الذي يفترض أن تتولاه الدولة (بنى تحتية) والجهد الاستثماري الذي يفترض أن يحمل لواءه ومسؤوليته القطاع الخاص بالتعاون مع الدولة (مشاريع استثمارية استقطابية واستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مع الإجراءات التحفيزية للدولة أسس الشراكة الحديثة والخلاقة بين القطاعين العام والخاص. ومما لا شكّ فيه أنّ هذه الرؤية تتلاءم وتتناغم ايضلمع مبدأ اللامركزية الإدارية، فتبني عليه لتؤمِّن وتبرز وتعزّز الهوية الاقتصادية لكل منطقة وذلك استناداً إلى ميزاتها التفاضلية وبما يحقق الجدوى الاقتصادية للمشاريع المختلفة وبالتالي الاستمرارية في تطوير ونمو اقتصاد تلك المناطق وإيجاد فرص العمل الجديدة للقاطنين فيها ولتحسين مستوى ونوعية عيشهم.

2- نظرة جديدة في تحديد مفهوم شامل للإنماء المتوازن في لبنان

لقد شكل التفاوت المناطقي في مستوى التنمية بكافة ابعادها (الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية...الخ)، إحدى السمات المميزة لتطور المجتمع اللبناني منذ ما قبل الاستقلال وحتى الوقت الراهن. كما انه يشكل احد العوامل التي أسهمت في زيادة حدة النزوح من الريف إلى المدينة أيضاً في الحضّ على الهجرة من لبنان إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل المجدية وذلك على مدى عقود طويلة وفي محطات هامة من تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. وقد ساهم التفاوت المناطقي والعوامل الاقتصادية والإدارية غير الايجابية التي ولدته او غذته، في رسم صورة لبنان الراهن، من حيث تركز توزع السكان على مناطق معينة على مساحة الوطن، وإلى تركز النشاط الاقتصادي والإداري في مناطق محددة، وكذلك من تشكيل نسق التوسع المديني والعمراني وكيفية تشكل المدن والضواحي...الخ. ولقد أسهم هذا التفاوت في توليد او تغذية توترات اجتماعية وسياسية حادة في مراحل عدة من تاريخ لبنان المعاصر وفي إيجاد العديد من أحزمه الفقر في الأرياف وحول عدد من المدن اللبنانية وداخلها. ولقد شكل هذا التفاوت احد مكونات الخلفية الاجتماعية للحرب اللبنانية في العام 1975وتحديد تداعياتها، وهو ما يزال يشكل حتى اليوم، اساسا لمطالب سياسية واجتماعية واقتصادية يتقدم بها المواطنون في المناطق كافة من الدولة المركزية. وبناء على ذلك، فقد كان موضوع "الانماء المتوازن"، بصفته الجواب أو الحل المطلوب لمعالجة مشكلة التفاوت، احد البنود الاساسية التي نوقشت على طاولة اتفاق الطائف، والذي جعله قضية وطنية ودستورية اساسية. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في الشمال هذه الظواهر السلبية وبالتالي على ضرورة معالجة مشكلة التفاوت في التنمية في جميع المناطق اللبنانية بطريقة سريعة وفاعلة.

غير أن المفارقة تكمن في التفسير الشائع للإنماء المتوازن الذي يجعل مألوفاً إنفاقاً متوازناً بدلاً من كونه إنماء متوازناً كما يحوله في حالات أخرى إلى صيغة لتوزيع الخدمات والإنفاق على اساس مبدأ المحاصصة السائد في لبنان، والذي يغلب فيه الطابع السياسي- الطائفي- المناطقي بدلاً من توجيهه لكي يصبح وسيلة للإقدار والتمكين الاقتصادي لكافة المناطق اللبنانية. وعلى ذلك فقد أصبح ينظر إلى الانماء المتوازن، وفق هذه النظرة، باعتباره مقتصرا على توفير الخدمات والمرافق العامة والمشاريع بشكل حصص متوازية بين المناطق المختلفة، وذلك بغض النظر عن طبيعة الحاجة الفعلية لتلك المناطق وقدرتها الاستيعابية وبغض النظر عن الاولويات المختلفة لكل منطقة استناداً إلى طبيعة وحجم الحاجة الحقيقية أو انطلاقاً من الميزات التفاضلية التي تتمتع بها.

لـذلك، تقـدم هـذه الرؤيـة الإنمائيـة المناطقيـة مقاربـة جديـدة للدولـة ودورهـا لناحيـة تطبيـق مبـدأ الإنمـاء المتـوازن بمعانيـه الاقتصـادية الواسـعة والقائمـة على إقدار المنـاطق اقتصـادياً عبـر تطـوير مشـروعية اقتصـادية خاصـة بكـل منطقـة بطريقـة تتلاءم مع ميزاتها التفاضلية وظروفها مما يجعل تلك المشـاريع والمجـالات تختلـف فـي حيثياتهـا وطبيعتهـا واهتماماتهـا بـين منطقة وأخرى.

فبينما تؤكد هذه الرؤية على أهميـة الـدفع قدماً بالبرنـامج الاستثماري العـام، وتصـويبه حيثمـا يقتضـي الأمـر نحـو الأولويـات الاقتصـادية والإنمائية، فإنها تحدد أيضاً الاتجاه من أمام القطاع الخاص للمساهمة المباشرة في تمويل وإنشاء وإدارة مشاريع قطبية جرى الإشارة إلى بعض منها حيث من الممكن النظر في مشاريع أخرى والتي جميعها يجب أن تتلاءم مـع مشـروع ترتيب الأراضي. هذه الجملة من المشاريع تسهم في إضفاء المشروعية الاقتصادية على المناطق وتسمح في محصلة الأمر بتوفير فرص لعمل الجديدة للقاطنين في تلك المناطق كما وتسهم في تنميتها ونموها الاقتصادي فضلاً عن كونهـا تفسـح فـي المجال لإنشاء عدد من المشروعات المستندة على مبادرات المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة للقطـاع الخـاص والتـي تستفيد وتتعزز من وجود تلك المشاريع القطبية.

3- التوقيت والأسباب الموجبة

ما من شك أنه ومن حيث المبدأ ينبغي على الدولة، ان تولي موضوع معالجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي المناطقي الاهمية التي يستحقها، وان تبلور رؤية واضحة لكيفية تحقيق الانماء المتوازن، مشفوعة بخطة عمل وإجراءات عملية للتقدم على هذا المسار وكيفية قياس هذا التقدم ودوريته. ولذلك فإنه ينبغي على هذا العمل ان يكون مبنيا على اساس علمي متين ومعرفة شاملة لظاهرة التفاوت المناطقي وخصائصها، وأبعادها، وأسبابها وأساليب معالجتها ومعايير قياس التقدم على مسارات تلك المعالجات.

لقد شكلت الأحداث السياسية والأمنية المتتالية على لبنان وعلى مدى عدة عقود، والتي كان منها في العام 2005 اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، ثم الحرب الإسرائيلية في عدوان تموز 2006 والحرب الإرهابية في نهر البارد في ربيع العام 2007، مضافاً إليها مسلسل الاغتيالات والتفجيرات والأعمال التخريبية والإرهابية والانقسام السياسي الحاد وتعطل المؤسسات الدستورية إلى مدىعدة سنوات، شكّلت جميعها عوامل ضاغطة أو لاجمة عطلت أو حدّت بشكل كبير من عمل مؤسسات الدولة على مدى السنوات الماضية وقلصت من كفاءة عمل تلك المؤسسات وبالتالي من قدرتها على التصدي وبشكل مبادر وفاعل لتلك التحديات.

وتتضافر اليوم عدة عوامل سياسية و اقتصادية واجتماعية تستدعي اعطاء موضوع الانماء المتوازن الاولوية التي يستحقها بل ينبغي العمل على تحويلها إلى عوامل دافعة في هذا الاتجاه.

أولاً : الظروف السياسية: توفر اليوم حالة الاستقرار النسبي التي يرسخها توق اللبنانيين في العودة التدريجية إلى انتظام عمل المؤسسات والعمل الجاري على اجراء الانتخابات العامة وكذلك على تعزيز سلطة الدولة وبسط نفوذها وكذلك استمرار الحوار الوطني برعاية فخامة الرئيس ميشال سليمان وكذلك في ضوء بعض التطورات التي قد تتحول إلى إيجابية على الصعيد العربي، فرصة للبحث والحوار على صعيد وطني عام ومن خلال الحكومة، عن مجال للتوافق على وضع نواة برنامج شامل للإنماء المناطقي، ومن ثم العمل وبشكل مبرمج على توفير ظروف النمو الاقتصادي المناطقي الذي يتيح لجميع اللبنانيين، حيث هم، الاستفادة من توفير فرص العمل الجديدة وتحسين مستوى ونوعية العيش وبالتالي التقدم على تلك المسارات لكي ينعموا بالاستقرار وبالعيش الكريم.

ثانياً : الظروف الاقتصادية: تشكّل تداعيات الأزمة المالية العالمية وآثارها المحتملة على الاقتصاد، حوافز مستجدة وطارئة للإسراع برسم معالم برنامج إنمائي للبنان ووضعه قيد التنفيذ بهدف تحييد الاقتصاد قدر المستطاع عن تداعيات الأزمة العالمية وتوجيه انتباه المواطنين إلى اهمية تركيز الجهود والطاقات على ما هو مفيد للبنانيين في حاضرهم وفي غدهم بدلاً من الاستمرار في حالة التجاذب اللامجدي. وقد قدمت رئاسة مجلس الوزراء في كانون الثاني 2009 ورقة طرحت فيها وجهة نظرها في كيفية مواجهة الانعكاسات المحتملة للأزمة المالية العالمية عبر خطوات استباقية يجب أن يصار إلى تنفيذها على مدى العامين 2009 و2010. وكان من أبرز هذه الخطوات العمل على تسريع وتيرة تنفيذ الأشغال العامة والبنى التحتية التي تنفذها الدولة، ولاسيما تلك التي يتم تنفيذها عبر مجلس الإنماء والاعمار والممولة في معظمها من خلال القروض الميسرة وإيجاد الحوافز العملية لإنعاش الاقتصاد اللبناني وتعزيز دور المبادرات الفردية المنتجة.

4- اقسام الورقة

تقدم الورقة مراجعة للأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و الخدماتية في المناطق كافة معتمدة على المراجعة العامة للبرنامج الاستثماري لإدارات الدولة ومؤسساتها ولاسيما برنامج مجلس الإنماء والأعمار الاستثماري وتقارير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الشؤون الاجتماعية. ثم تتطرق الورقة بإيجاز لمعوقات التنمية سواء على الصعيد الوطني او على الصعيد المناطقي.

وتنطلق الورقة من الاولويات الاقتصادية المحددة في باريس-3 والمتمثلة بضرورة ضبط و ترشيد الانفاق العام وكذلك من التوصيات الواردة في تقارير وزارة الشؤون الاجتماعية والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والمتمثلة بضرورة اقدار المناطق اقتصادياً توصلاً إلى رسم معالم الرؤية الانمائية القائمة على إنعاش وتفعيل الحركة الاقتصادية في المناطق من خلال:

اولا: تحفيزها عبر طرح و اطلاق مشاريع قطبية بالتعاون مع القطاع الخاص.
ثانياً: تمكينها من خلال الاستثمارات العامة (بعضها بالتعاون أيضاً مع القطاع الخاص) والأطر القانونية والمؤسسية المحفزة.

ينبغي التوضيح أن الرؤية الإنمائية المطروحة في هذه الورقة، لا تشكل رؤية اقتصادية شاملة لكيفية معالجة مشاكل لبنان الماكرو-اقتصادية كمعالجة مسألة مستوى العجز في الموازنة والخزينة وحجم الدين العام ونسبته إلى الناتج المحلي، وهي أيضاً لا تشكل بديلاً عن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي أقرته الحكومة اللبنانية السابقة في إطار مؤتمر باريس-3، والذي تبنته الحكومة الحالية في بيانها الوزاري، بل هي تتكامل معهما وتعطيهما ما يستحق من دفع إضافي لناحية الدفع باتجاه تعزيز جهود الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري وكذلك في تطوير مفهوم دور الدولة في الاقتصاد الناظم لحركته وتطوره ومستويات تعاونها مع دور مبادر وفعّال للقطاع الخاص يتناغم مع أهداف الدولة في تحقيق التنمية المناطقية والنمو الاقتصادي المستدام.

كما ينبغي أيضاً التوضيح أن هذه الرؤية الإنمائية لا تدعي قدرتها وحدها على التطبيق الكلي لمبدأ الإنماء المتوازن، الذي يحتوي شقاً اجتماعياً هاماً في المجالات المتعددة (الصحة، التربية والتعليم...) وهو ما لم تتطرق إليه هذه الرؤية الإنمائية إلا بشكل عابر وليس بشكل كاف، ولكن يلحظه أيضاً البرنامج الإصلاحي للحكومة (باريس-3) كما تلحظه بشكل مفصل دراسات أخرى متعددة.

II. أوضاع المناطق

- اوضاع المناطق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي
- اوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة
- معوقات التنمية في المناطق

II. أوضاع المناطق

- اوضاع المناطق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي
- اوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة
- معوقات التنمية في المناطق

1- اوضاع المناطق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي

تستند هذه الورقة على التقارير الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وذلك للاطلاع على حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق اللبنانية وتقدير تأثيراتها المختلفة على الأوضاع المعيشية والحياتية في تلك المناطق.

يقيس التقرير الصادر مؤخراً حول "خارطة الفقر البشري وأحوال المعيشية في لبنان" (2009) نسبة الإشباع في خمسة ميادين هي التعليم، والصحة، والسكن، وتوفر خدمات المرافق العامة (ماء، كهرباء وصرف صحي)، والوضع الاقتصادي للأسرة (الدخل والعمل وملكية السلع). وتقوم منهجية دليل أحوال المعيشة على قياس مدى ما يتحقق من إشباع فعلي للحاجات الأساسية وليس فقط على قياس الدخل المتاح للحصول على الحاجات المذكورة. ويعني هذا أن الأسرة تعد محرومة من الحاجات الأساسية إذا تعذر حصولها عليها حتى ولو كان مستوى دخلها يؤهلها لذلك. فعلى سبيل المثال، تعد الأسرة محرومة من خدمات الماء والكهرباء إذا لم تستطع الحصول عليها بسبب عدم توفر تلك الخدمات أو نقصها في منطقة سكنها. ويشتمل هذا التقرير على الميادين التالية:

- **ميدان وضع الأسرة الاقتصادي** ويشتمل على المؤشرات التالية: متوسط دخل الفرد، معدل الإعالة، الوضع الأساسي لأفراد الأسرة، ملكية الأجهزة المنزلية، ملكية وسائل النقل الخاص، عدد خطوط الهاتف
- **ميدان التعليم** ويشتمل على المؤشرات التالية: متابعة الدراسة، الالتحاق بالروضة، المرحلة التعليمية للبالغين، إتقان اللغات الأجنبية
- **ميدان الصحة** ويشتمل على المؤشرات التالية : التأمين الصحي، ظروف العمل، توفر الخدمات الصحية، الأمراض المزمنة، ووجود حالة صحية
- **ميدان الماء والكهرباء والصرف الصحي** ويشتمل على المؤشرات التالية: المصدر الرئيسي لمياه الشرب ومياه الخدمة، وسيلة الصرف الصحي، وسيلة التخلص من النفايات، توفر الطاقة من الشبكة العامة، مدى توفر مياه الخدمة من الشبكة العامة
- **ميدان المسكن** ويشتمل على المؤشرات التالية: عدد غرف المسكن، حصة الفرد من مساحة المسكن، المادة الرئيسية في أرضية المسكن، ووسيلة التدفئة الرئيسية في المسكن

بحسب هذا التقرير يتبين أن 30% من الاسر المقيمة في لبنان تعاني من الحرمان، أي من نسبة إشباع منخفضة. وتعاني محافظات الأطراف، أي النبطية والجنوب والشمال من نسب الحرمان الأعلى، بينما يشكّل ميدان وضع الأسرة الاقتصادي، المفصلة عناصره آنفاً، عامل الحرمان الأعلى ميدانياً .

نسبة الأسر ذات درجات الاشباع المنخفضة و المنخفضة جدا حسب دليل احوال المعيشة في المحافظات (%) 2004

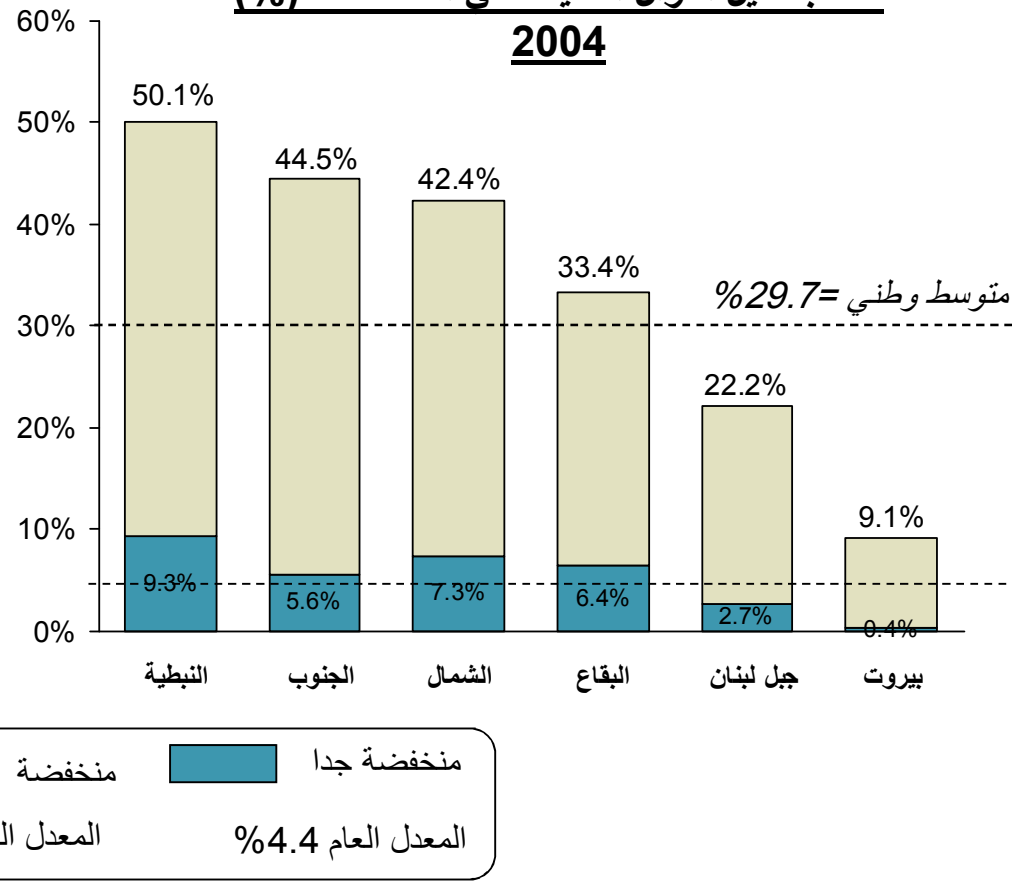

التوزع النسبي للاسر ذات درجة الاشباع المتدنية بحسب الميادين الخمسة (%) 2004

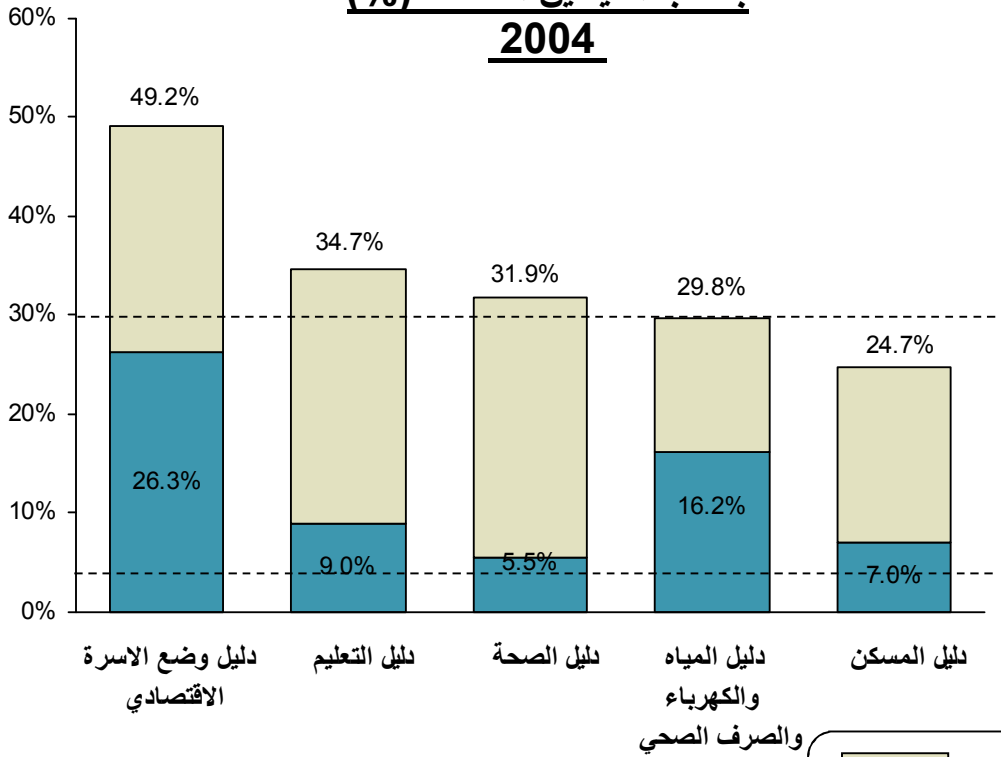

مصدر: خارطة الفقر البشري و احوال المعيشة في لبنان (2009)

كذلك يقيس هذا التقرير التفاوت على صعيد المناطق في كل من الميادين الخمس فيبين أن وضع الأسرة الاقتصادي يعاني من نسبة الحرمان الأعلى في جميع المحافظات بلا استثناء بالمقارنة مع باقي المؤشرات، أي أن نسبة العائلات المحرومة اقتصادياً تتجاوز نسبة العائلات المحرومة في ميادين التعليم والصحة والمسكن والخدمات العامة، وذلك في كلٍّ من الشمال والنبطية والبقاع والجنوب وجبل لبنان وبيروت.

ميدان التعليم

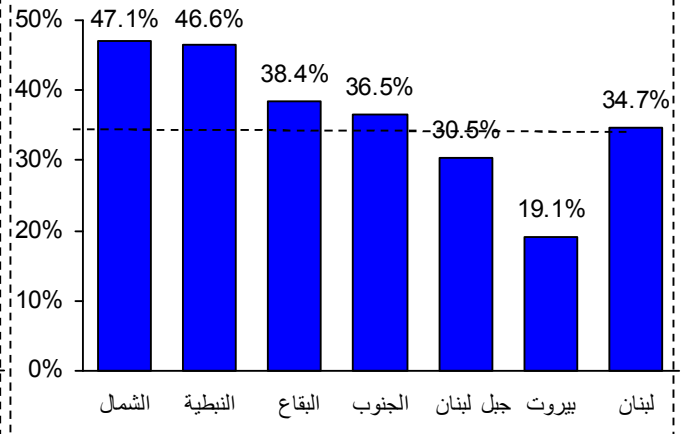

ميدان الصحة

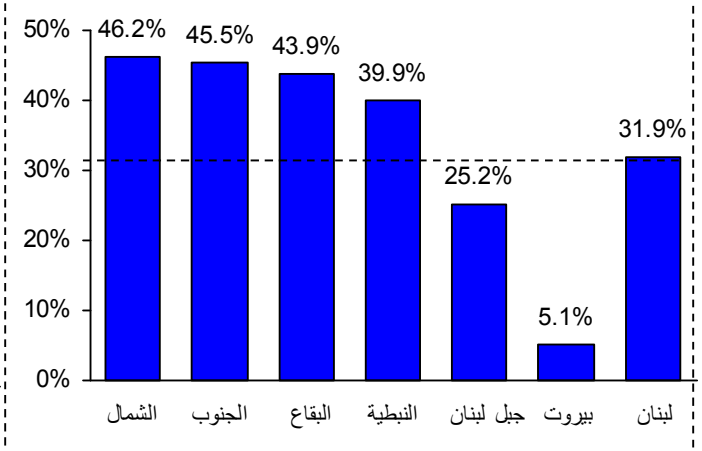

ميدان المسكن

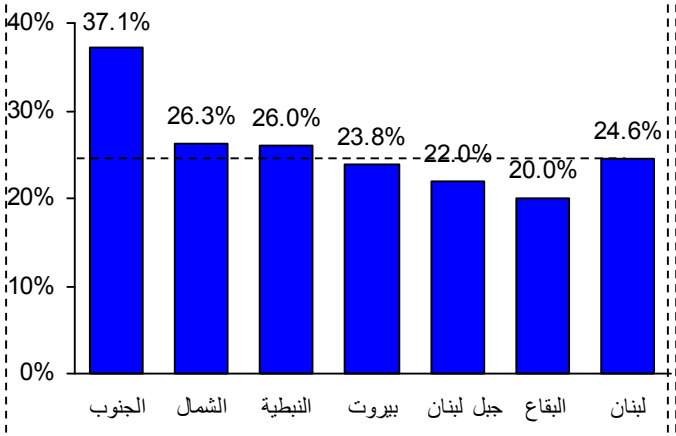

ميدان المياه و الكهرباء و الصرف الصحي

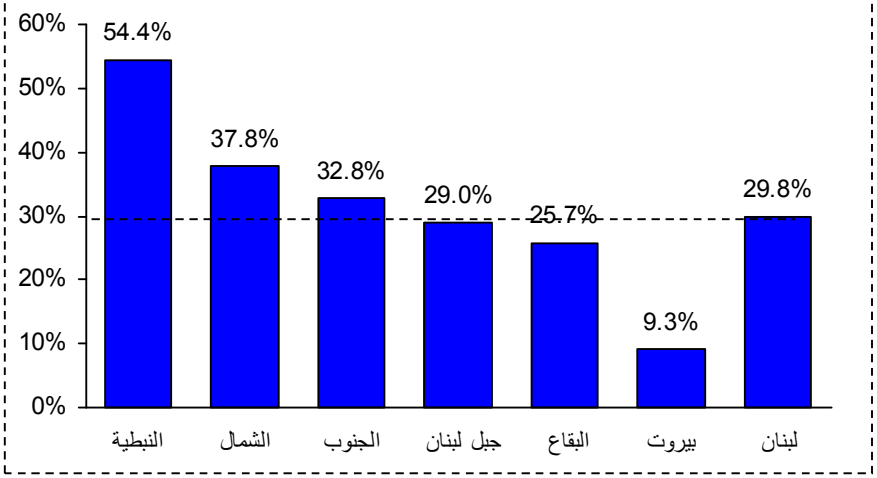

ميدان وضع الاسرة الاقتصادي

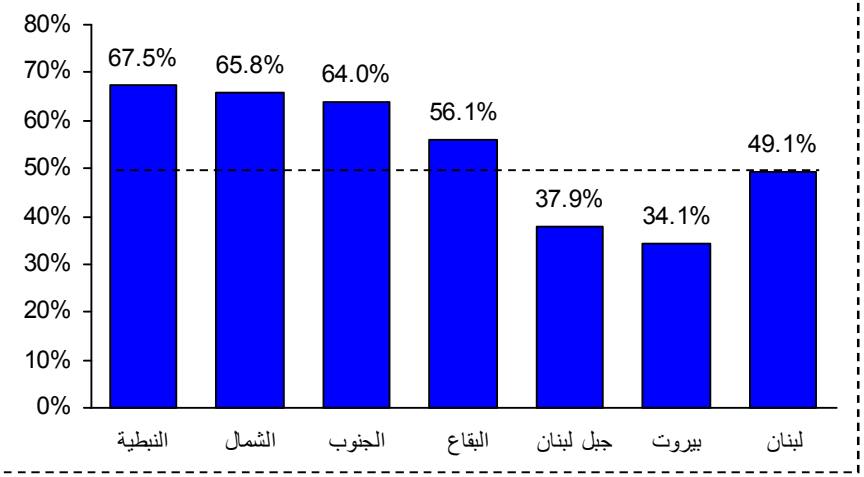

كما يبين التقرير أيضاً أن الفقراء يتوزعون بشكل غير عادل على المناطق اللبنانية فيتركز معظمهم في محافظة الشمال. وفيما يلي حصة كل محافظة وقضاء (أو تجمع أقضية) من العدد الاجمالي للسكان الفقراء في لبنان بحسب دليل أحوال المعيشة.

حصة المحافظات من اجمالى عدد الفقراء فى لبنان (%) 2004

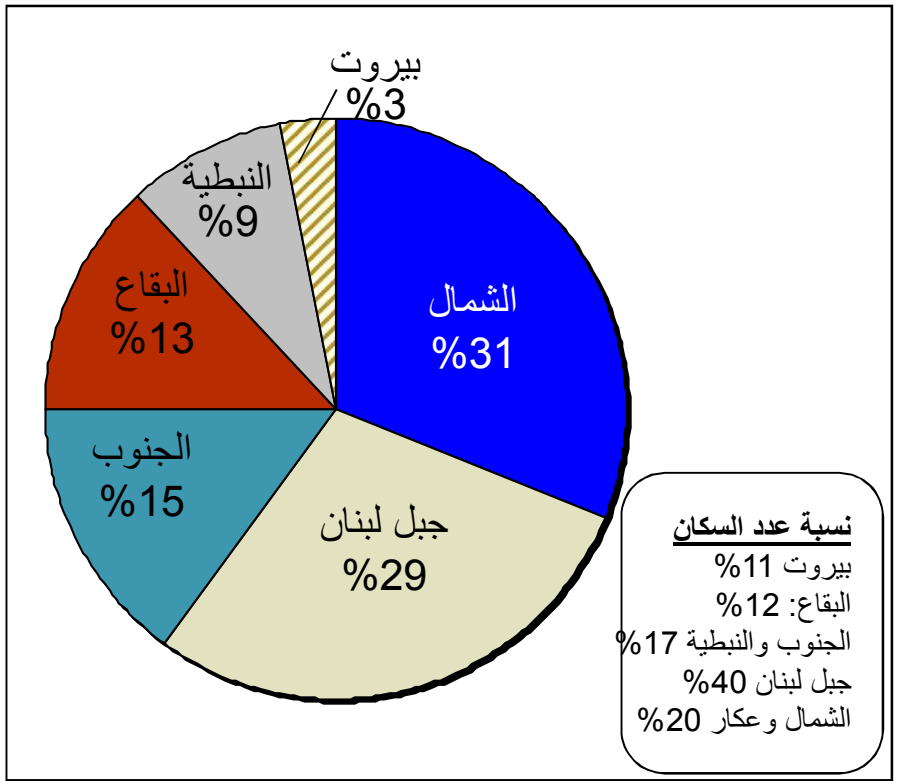

حصة تجمعات الاقضية من اجمالى الاسر الفقيرة فى لبنان (%) 2004

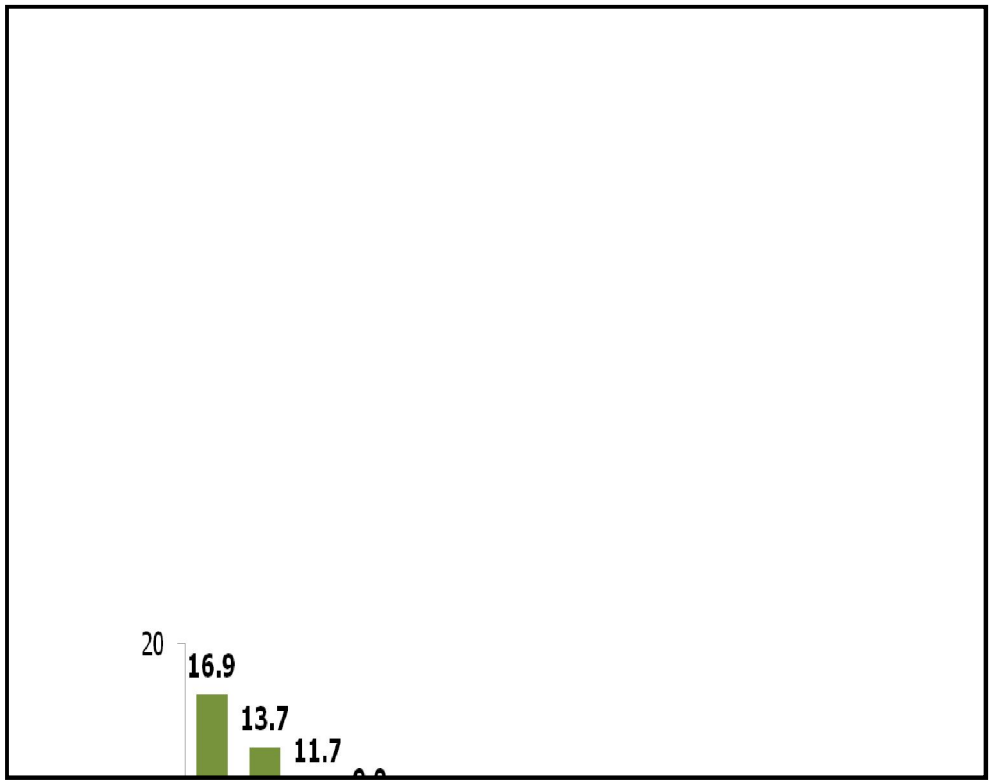

مصدر: خارطة الفقر البشري و احوال المعيشة في لبنان ***(2009)***

II. أوضاع المناطق

- اوضاع المناطق على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي
- اوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة
- معوقات التنمية في المناطق

2- اوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة

لقد عانى لبنان وما يزال، من تفاوت في مستوى الخدمات العامة بين مناطقه حيث يتفاوت فيها مستوى الخدمات العامة، حتى الأساسية منها، ولذلك فهو كان وما يزال بحاجة إلى القيام باستثمارات كبيرة في هذه المجالات منذ العام 1975. وبالرغم من ذلك، لم تحصل استثمارات عامة جدية ولا كافية، خلال 17 سنة أي خلال الفترة الممتدة من العام 1975 وحتى العام 1992، في الخدمات العامة. ويعود السبب في ذلك إلى ظروف الحرب الدائرة آنذاك في أغلب المناطق والتي لم تكن تسمح عملياً بذلك. في المقابل كان عدد السكان في لبنان ينمو وبالتالي كانت الحاجات تزداد وتتطور في طبيعتها ونوعيتها. بالإضافة إلىذلك، فقد تعرضت العديد من منشآت الخدمات العامة، غير المكتملة أساساً، لأضرار كبيرة، سواءً على صعيد المؤسسات والتجهيزات أو الإدارات المعنية بهذه الخدمات أو أنها تقادمت أو أصبحت غير كافية. بالإضافة إلى ذلك فقد طرأت تغيرات هائلة في أمكنة الإقامة للكثير من المواطنين وكذلك في مراكز ومواضع النشاط الاقتصادي وظهرت مراكز جديدة، في حين لم تواكب الخدمات العامة هذه التغيرات ولم تتلاءم معها إلا بشكل محدود.

لذلك، كان على الدولة اللبنانية، ومنذ مطلع التسعينات، أن تواجه في مجمل ما تواجهه من التحديات الناجمة عن مرحلة الحرب وعن مرحلة ما قبل الحرب أن تسعى لكي تلبي الحاجات وأن تستبق ازدياد الطلب على الخدمات العامة مستقبلاً . وعلى ذلك فقد اعتمدت الدولة خيار، أولاً :التأهيل العاجل لمنشآت الخدمات العامة المتضررة، وثانياً : الاهتمام بالقطاعات ذات الطابع الوطني.

وكان الهدف منذلك تمكين لبنان من النهوض والعمل على إطلاق عجلة النشاط الاقتصادي الذي كان بأمسّ الحاجة إلى خدمات الكهرباء والاتصالات والمطار والمرافئ والاوتوسترادات والصرف الصحي والنفايات الصلبة... ولم تأخذ المشاريع الجديدة (أي غير المتعلقة بتأهيل منشآت قائمة)ذات الطابع المناطقي حيزاً أكبر من الاهتمام إلا بعد انجاز الجزء الأكبر من المشاريع الوطنية. ويظهر من أرقام مجلس الإنماء والأعمار أن نسبة قيمة المشاريع الوطنية إلى إجمالي قيمة المشاريع المنفذة، من قبله، منذ العام 1992 حتى اليوم تبلغ 65%. غير أنه إذا ما أضفنا إليها المشاريع التي هي قيد التنفيذ حالياً، تنخفض هذه النسبة لتصبح 57%مما يعني تحولاً تدريجياً نحو المشاريع ذات الطابع المناطقي.

ومن خلال مراجعة هذا البرنامج الاستثماري المنفذ، والذي هو قيد التنفيذ، من قبل كافة الادارات والمؤسسات على الصعيد الوطني وعلى الصعيد المناطقي، تظهر الرسومات المبينة أدناه التوزيع القطاعي والمناطقي لمشاريع الاستثمارات العامة التي نفذتها وتنفذها عدة إدارات ومؤسسات عامة تابعة للدولة (1992-2008).

توزع المشاريع المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ من قبل الدولة عبر جميع إداراتها ومؤسساتها بين المشاريع ذات الطابع الوطني والاستثمارات ذات الطابع المناطقي (1992-2008)

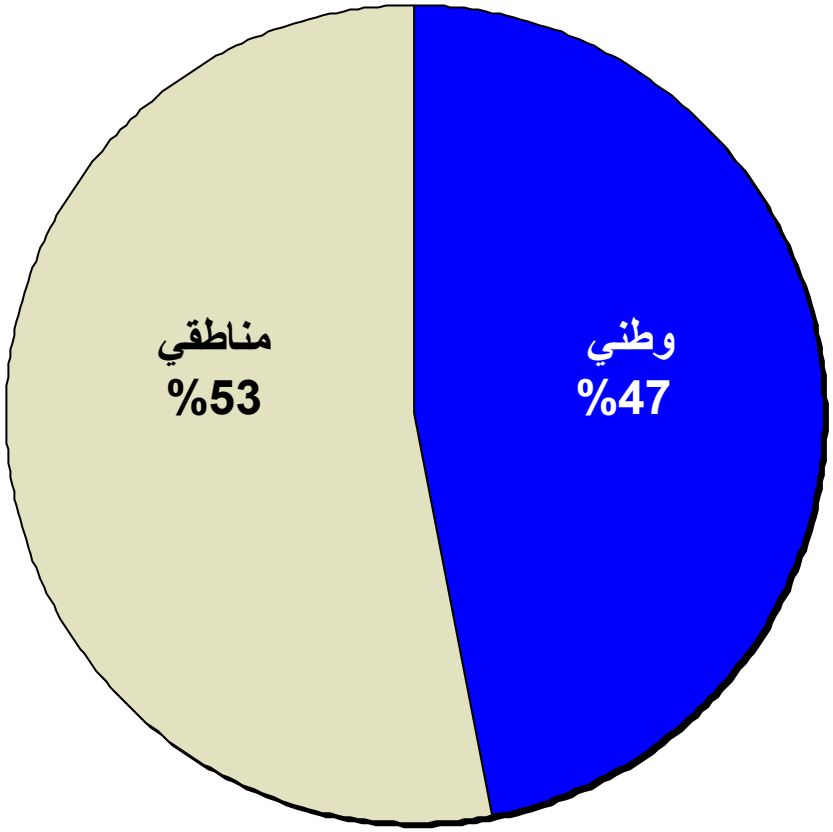

مجموع قيمة المشاريع: 9,264 مليون د.أ.

توزع المشاريع المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ وفق الجهات المنفذة (1992-2008)

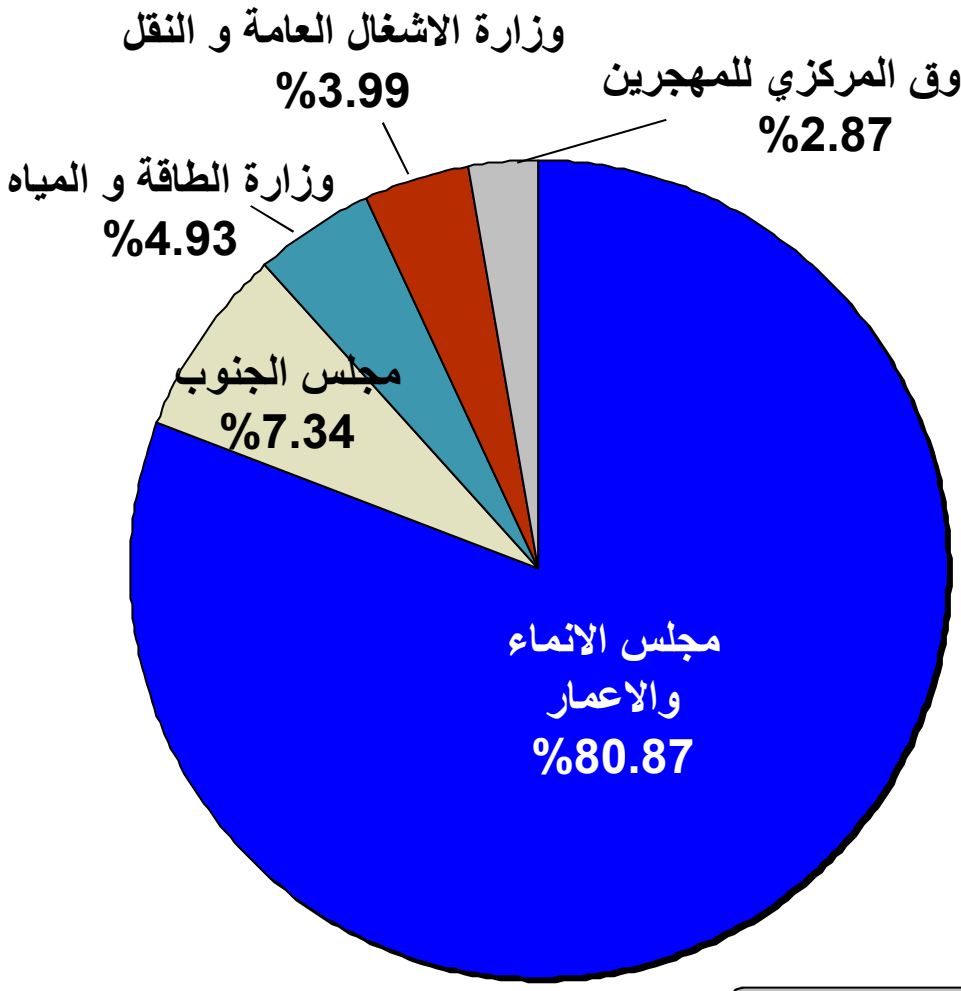

مجموع قيمة المشاريع: 9,264 مليون د.أ.

توزع المشاريع المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ وفق القطاعات (1992-2008)

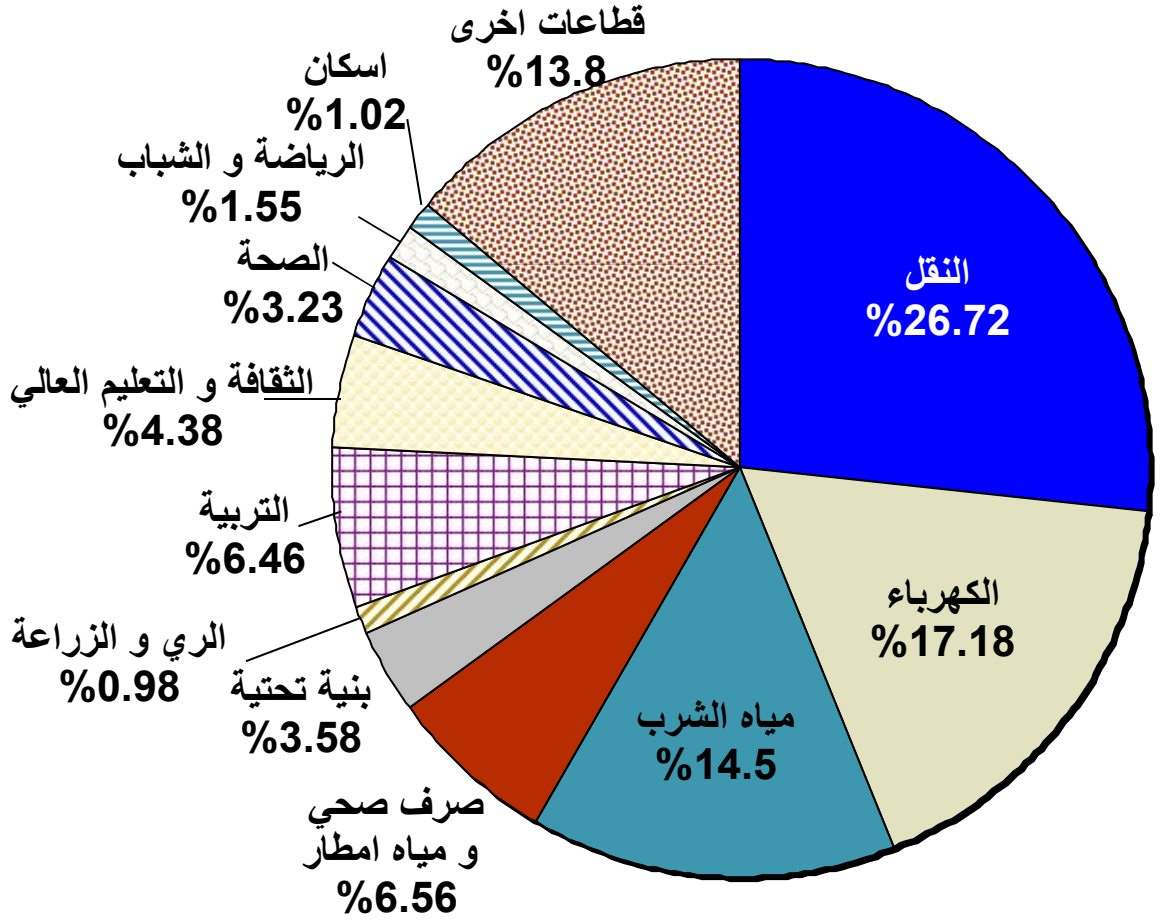

مجموع قيمة المشاريع: 9,264 مليون د.أ.

ملاحظة: تشمل القطاعات الاخرى البيئة و ترتيب الاراضي ، ادارة المشاريع و بناء القدرات ، الهاتف الثابت ، برامج التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ، البريد ، الصناعة ، خدمات القطاع الخاص و الاعلام

توزع المشاريع المناطقية المنفذة وتلك التي هي قيد التنفيذ على المحافظات (1992-2008)

حصة الفرد من الاستثمارات (د.أ)

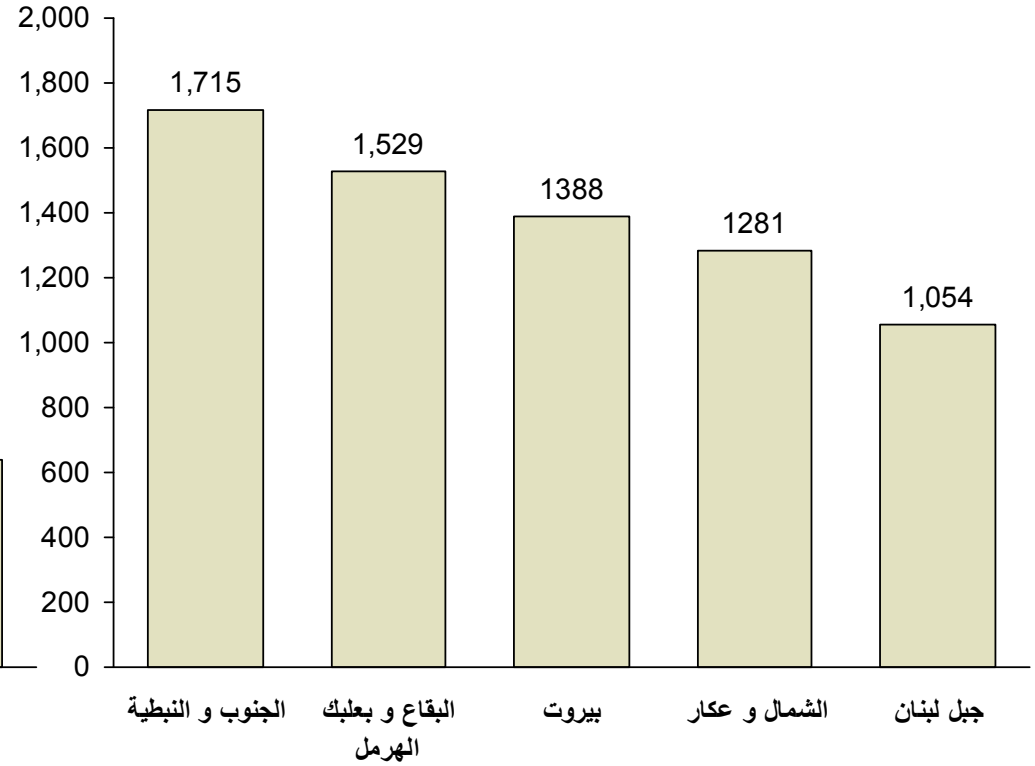

قيمة المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ (مليون د.أ)

(المجموع 4903 مليون د.أ.)

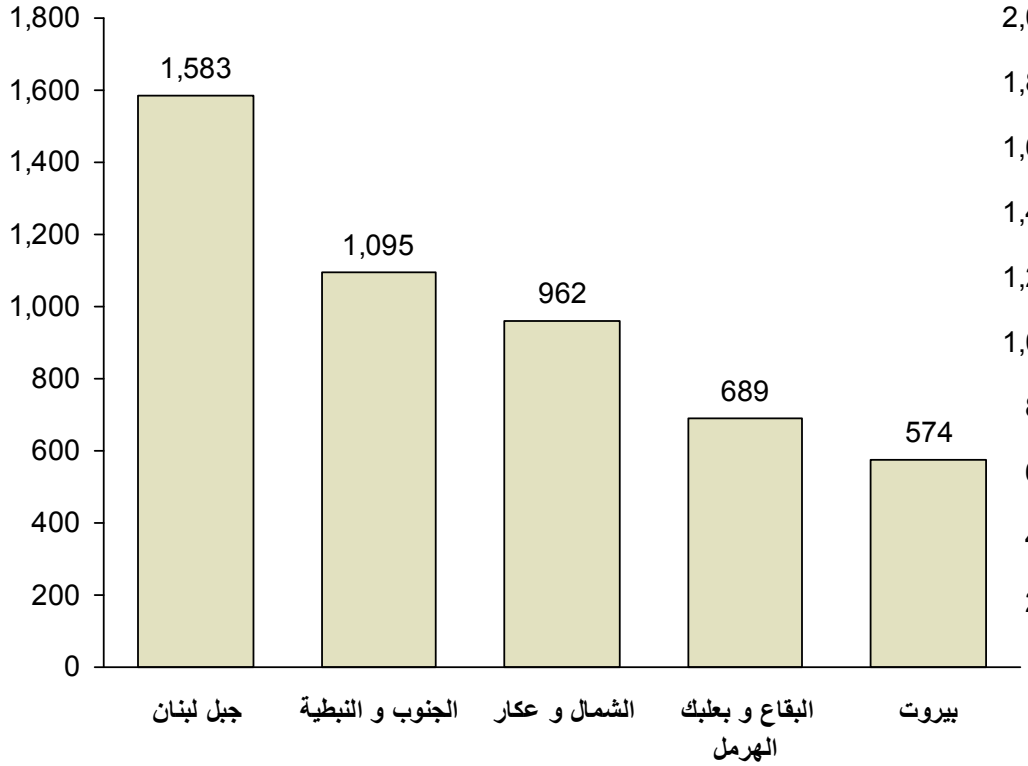

ملاحظة: لايشمل هذا الملخص المشاريع ذات الطابع الوطني كالكهرباء و الهاتف و المطار و الاوتوستترادات الدولية و المدينة الجامعية و المدينة الرياضية. كما لا يشمل مشاريع النفايات الصلبة الممولة من الصندوق البلدي المستقل

لقد ساهمت الاستثمارات العامة المحققة في التخفيف من حدة التفاوت في مستوى الخدمات الأساسية المتوافرة بين المناطق، لكنها لم تتوصل بعد إلى تحقيق المساواة في هذا المستوى. كذلك فقد أسهمت بعض الثغرات ذات الطابع العام التي اعترت عملية توزيع الاستثمارات العامة المنفذة خلال السنوات الفائتة بعدم زوال التفاوت المناطقي بشكل كامل. ومن هذه الثغرات عدم الوضوح الكافي لهذه الاستثمارات على مستوى السياسات القطاعية، وعدم مواكبة النجاح المحقق في تنفيذ الشق المادي للمشاريع مع نجاح مماثل على المستوى المؤسسي لإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

ويظهر هذا التفاوت في القطاعات ذات الطابع المحلي كالمياه ومعالجة مسألتي الصرف الصحي والنفايات الصلبة. أما في القطاعات الأخرى كالكهرباء والاتصالات والنقل والتربية والصحة، فإن المشكلات الأساسية تتصل أحياناً بحجم وبنوعية الخدمة على المستوى الوطني أكثر مما تتصل بتفاوتها مناطقياً .

وتظهر الجداول أدناه وضعية خدمات المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة في مختلف المناطق اللبنانية، لاسيما في ما خص أداء بعض المؤسسات المتعلقة بهذه الخدمات.

وضعية ومؤشرات خدمات مياه الشفة في المناطق

المؤسسة	نسبة المشتركين	نسبة الجباية	نسبة الهدر*	نسبة استرداد الكلفة (**)	ساعات التغذية يومياً	
					شتاءاً	صيفاً
بيروت وجبل لبنان	% 93	% 80	% 54	% 73	13	6
لبنان الجنوبي	% 86	% 61	% 30	% 59	8	8
لبنان الشمالي	% 65	% 52	% 30	% 62	22	22
البقاع	% 68	% 19	% 50	% 13	10	10

(*) هدر المياه مثل هدر الكهرباء (فني+غير فني)

(**) دون احتساب كلفة دعم الكهرباء

وضعية ومؤشرات خدمات الصرف الصحي في المناطق

المؤسسة	نسبة السكان الموصولين بشبكة الصرف الصحي	وضعية محطات المعالجة		
		محطات منفذة	محطات قيد التنفيذ	محطات المعالجة قيد التحضير
بيروت وجبل لبنان	% 74	الغدير الجية	ساحل جبيل	الدورة السفيلة / المتن قرطبا /جبيل حراجل / كسروان المعاملتين جعيتا ـ الباروك ـ الصفا
لبنان الجنوبي	% 35	صيدا النبطية		جباع / النبطية صور ـ حاصبيا تبنين / بنت جبيل بنت جبيل شقرا / بنت جبيل شبعا والهبارية / حاصبيا
لبنان الشمالي	% 45	طرابلس شكا	ساحل البترون	العبدة القبيات / عكار البيرة / عكار مشمش / عكار بخعون / الضنية بشري ـ الكورة
البقاع	% 41	بعلبك القرعون	زحلة جب جنين صغبين	الهرمل اللبوة تمنين / بعلبك عنجر - المرج راشيا

وضعية خدمات معالجة النفايات الصلبة في المناطق

المدينة/المنطقة المستفيدة	وضعيّة الجمع والكنس	وضعيّة المعالجة	وضعيّة التخلّص النهائي (الطمر)	ملاحظات
بيروت الكبرى	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	فرز وتخمير بواسطة القطاع الخاص	طمر صحّي في الناعمة وبصاليم بواسطة القطاع الخاص	إشارة إلى أنّ منطقتي الشوف السويجاني والمتن الأعلى بصدد إدارة نفاياتها بشكل - مستقل عن بيروت الكبرى
جبيل وجوارها	جمع وكنس مباشرة من البلديّة	_	مكب عشوائي في حبالين	فرز وتخمير قيد الإنشاء ضمن مشاريع الـ OMSAR
طرابلس وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	_	طمر مراقب في مكب طرابلس بواسطة القطاع الخاص	
باقي مناطق الشمال وعكار	جمع بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	_	مكبّات عشوائيّة	فرز وتخمير في بعض القرى بواسطة USAIDمعامل تمّ تجهيزها عبر الـ
صيدا وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	_	مكبّات عشوائيّة	معمل للمعالجة قيد الإنشاء، ومكب عشوائي .قيد المعالجة
صور وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	_	مكب عشوائي في رأس العين	فرز وتخمير قيد الإنشاء ضمن مشاريع الـ OMSAR
النبطيّة وجوارها	جمع بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	_	مكبّات عشوائيّة	
باقي مناطق الجنوب والنبطية	جمع بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	_	مكبّات عشوائيّة	فرز وتخمير في بعض القرى بواسطة USAIDمعامل تمّ تجهيزها عيبر الـ
زحله وجوارها	جمع وكنس بواسطة القطاع الخاص	فرز وتخمير بواسطة القطاع الخاص	طمر صحّي في مطمر زحله بواسطة القطاع الخاص	
بعلبك وجوارها	جمع بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص		مكب عشوائي في الكيّال	فرز وتخمير قيد الإنشاء ضمن مشاريع الـ OMSAR
باقي مناطق البقاع وبعلبك الهرمل	جمع بواسطة البلديّات أو القطاع الخاص	_	مكبّات عشوائيّة	

*** يجري الاستعانة بالحساب البلدي المستقل لتمويل العملية على ان يجري استردادها بنسبة 40% من حصص البلديات من التوزيعات السنوية من حساب الصندوق المستقل وهي غير كافية بحيث لا يجري تسديد الخزينة العجز الذي تحدثه ما تقترضه البلديات من مبالغ من الصندوق البلدي المستقل**

II. أوضاع المناطق

- اوضاع المناطق على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي
- اوضاع المناطق على صعيد الخدمات العامة
- معوقات التنمية في المناطق

3- معوقات التنمية في المناطق

معوقات التنمية: أهم الاسباب السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية

على الصعيدين السياسي والأمني	على الصعيد المؤسسي	على صعيد الخدمات العامة	على الصعيد الإقتصادي والمالي	على الصعيد الاجتماعي
•عدم الاستقرار في النظام السياسي. •عدم استقرار الأوضاع الأمنية لفترات طويلة ومستمرة •عدم تزامن مراحل الاستقرار السياسي والأمني في لبنان مع مراحل الفورات النفطية في دول الخليج العربي لتحقيق مستويات الاستفادة المطلوبة ولذلك خسر لبنان عملياً ثلاثة فرص اقتصادية هامة كانت متاحة أمامه •انعكاس عدم الاستقرار على صورة لبنان الخارجية •عدم قدرة لبنان، في ظل الأحداث التي سادته على مواكبة التبدلات والتحولات الحاصلة في محيطه الإقليمي وتحسين مستويات التكيف معها	•ضعف إدارة قطاعات الخدمات العامة (كهرباء، مياه، صرف صحي، نفايات صلبة) لاسيما لجهة التشغيل والصيانة واسترداد الكلفة •عدم وضوح بعض السياسات القطاعية والارتباك في تبنيها •انخفاض فعالية مؤسسة تشجيع الاستثمارات (إيدال) •ضعف مستوى تطبيق قوانين التنظيم المدني والتلكؤ في تطبيق قواعد ترتيب الأراضي حتى عهد قريب •الافتقار للأطر المؤسسية الفاعلة للتنمية المناطقية •عدم وجود الآليات اللازمة لمتابعة تنفيذ برامج التنمية المناطقية بطريقة متناغمة ومتناسقة تحفز على الالتزام بتلك البرامج •التأخر في تأسيس شركة اتصالات لبنان وعدم تشركة مؤسسة كهرباء لبنان	•عدم كفاية وموثوقية خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة •ضعف مستوى تأهيل وصيانة شبكة الطرق •ضعف قطاع النقل العام وسوء تنظيمه •ضعف الخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (Information Technology)	•تركز معظم الأنشطة في منطقة بيروت الكبرى، وكذلك تركز التسليفات المصرفية •بطء الإصلاح الهيكلي ولاسيما في المجالات والقطاعات التي تساعد على جذب الاستثمارات الخاصة •التأخر في خصخصة قطاع الاتصالات	•ضعف المردود الاجتماعي والخدماتي للإنفاق العام في القطاعات الاجتماعية •تفاوت مستوى ونوعية خدمات التربية والصحة بين المناطق •التفاوت المناطقي في نسبة متخرجي الجامعات ومستوى التحصيل العلمي والمهني

أهم معوقات التنمية التي تفرضها الأوضاع المناطقية

المنطقــة	أبرز معوقات التنمية في المنطقة	ملاحظـــــات
البقاع وبعلبك الهرمل	وجود معوقات تمنع تحقيق التنمية الزراعية (إرشاد، تمويل، تسويق، صغر الحيازة الزراعية، مسائل الضم والفرز) بشكل عام وضعف تكوين التربة في مناطق البقاع الشمالي وعدم توفر مصادر مياه الري بشكل كاف. ●ضعف شبكة المواصلات. ●الاكلاف المرتفعة للبنى التحتية بسبب طول المسافات. ●عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة (تمويل، إرشاد، تسويق) ضعف الاستثمار الموظف من أجل تطوير الميزات السياحية (بعلبك، البقاع الغربي، جبل الشيخ...) وقطاع الخدمات. ●ضعف الخدمات المدينية في بعلبك وضعف عملية إبراز صورتها السياحية. ●تراجع مستوى التحصيل العلمي والمهني وانعكاسه على أسواق العمل. ●تراجع مستوى الخدمات الصحية.	-تتفاوت خصائص الهجرة بين المناطق وبالتالي يتفاوت حجم التحويلات من المغتربين إلى أهاليهم ومناطقهم وبالتالي مساهمتهم في الحدّ من توسع انتشار الفقر في المناطق.
الجنوب والنبطية	عدم الاستقرار الأمني نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية. ●معوقات التنمية الزراعية. ●ضعف شبكة المواصلات. ●ضعف الاستثمار من أجل تطوير الميزات السياحية (صيدا، صور...) وقطاع الخدمات. ●عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة. ●تراجع مستوى التحصيل العلمي والمهني وانعكاسه على أسواق العمل.	-تلعب شبكات الأمان الاجتماعية التي يتولاها المجتمع المدني دوراً في الحد من أسباب الفقر وذلك بشكل متفاوت من منطقة إلى أخرى.
جبل لبنان (خارج بيروت الكبرى)	معوقات التنمية الزراعية. ●ضعف استثمار الميزات الطبيعية والسياحية. ●ضعف شبكة المواصلات. ●عدم توفر التسهيلات اللازمة للصناعة.	

معوقات التنمية: اسباب متعلقة بالمناطق

المنطقــة	أبرز معوقات التنمية في المنطقة	ملاحظـــــات
المناطق الزراعية سهل البقاع، سهل عكار، سهلا صيدا وصور، سهل مرجعيون، حاصبيا وراشيا وبساتين جبل لبنان	ارتفاع كلفة المواد المستوردة المستخدمة في الإنتاج. ●صغر حجم الحيازات الزراعية. ●ارتفاع أسعار الأراضي. ●عدم تنظيم شبكات الإنتاج والتوزيع. ●ضعف ارتباط عمليات الإنتاج بالأبحاث الزراعية. ●ضعف التوجيه والإرشاد الزراعي. ●ضعف التسليف الزراعي. ●سوء السبل المعتمدة للري.	-تشكل هذه المناطق الزراعية ثلث مساحة لبنان تقريباً . -يواجه الإنتاج الزراعي منافسة خارجية شديدة. -هناك علاقة واضحة بين ارتفاع مؤشرات الفقر وارتفاع درجة اعتماد المناطق على الزراعة. -يتفاوت مدخول الأسر من الإنتاج الزراعي بسبب تدخل الدولة عبر دعم بعض الزراعات دون سواها.
طرابلس	تراكمات ساهمت في إضعاف روابط المدينة مع محيطها. ●ضعف شبكة المواصلات التي تربط المدينة بالمناطق الأخرى. ●عدم وضوح العلاقة بين دور مرفأ طرابلس ودور مرفأ بيروت (علاقة تكاملية أم تنافسية) علماً أنه بإمكانها أن تكون تكاملية. ●عدم الاستفادة، بشكل فعال، من مزايا المدينة (المعرض، التراث السياحي، التجارة...). ●عدم إعطاء تسهيلات كافية للصناعة. ●تراجع مستوى التحصيل العلمي والمهني وانعكاسه على أسواق العمل. ●تراجع مستوى الخدمات الصحية.	-تتفاوت خصائص الهجرة بين المناطق وبالتالي يتفاوت حجم التحويلات من المغتربين ومساهمتهم في الحدّ من انتشار الفقر في المناطق. -تلعب شبكات الأمان الاجتماعية التي يتولاها المجتمع المدني دوراً في الحد من أسباب الفقر إلا أن ذلك يتفاوت من منطقة إلى أخرى.

معوقات التنمية: اسباب متعلقة بالمناطق

المنطقــة	أبرز معوقات التنمية في المنطقة	ملاحظـــــات
الشمال وعكار	●معوقات التنمية الزراعية (مبينة أعلاه في فقرة المناطق الزراعية). ●ضعف استثمار الميزات السياحية. ●ضعف شبكة المواصلات مع طرابلس وبيروت والبقاع. ●انعكاس تراجع وزن طرابلس الاقتصادي على هذه المناطق. ●تراجع مستوى الخدمات الصحية. ●تراجع مستوى التحصيل العلمي وانعكاسه على أسواق العمل وتلاؤمه معها.	

III. مكونات الرؤية الانمائية المناطقية

- المشاريع القطبية في اطار الشراكة مع القطاع الخاص
- الاستثمارات العامة
- الاطر الفوقية التمكينية

1- المشاريع القطبية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص

تشكل الرؤية الإنمائية المناطقيةفرصة للحكومة اللبنانية كي تعيد طرح مشاريع تم التداول ببعضها سابقاً إلا أنه لم يتم في وقتها ترجمة تلك المشاريع إلى مشاريع محددة قابلة للتنفيذ. كذلك لم تسمح الظروف السياسية والأمنية التي سادت على مدى السنوات الماضية لتنفيذ أو تطوير البعض الآخر من تلك المشاريع التي تمثل مجموعة قابلة للتعديل والزيادة. من جانب آخر لم ولا تتوافر لهذه المشاريع أو لغيرها مما يمكن أن يصار إلى اقتراحه ظروف التمويل اللازم من الدولة اللبنانية ولا حتى الإمكانات ولا الأدوات الملائمة لتشغيلها وإدارتها. لذا تشكل هذه الرؤية فرصة لطرحها وطرح مشاريع أخرى جديدة، وهي جميعها مشاريع قادرة عند القيام بتنفيذها على الإسهام بشكل جدي في تحريك اقتصادات المناطق وتحفيز نشوء الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد وترفد نشاطات المشاريع الكبرى. إلى جانب ذلك فإن هذه المشاريع سوف تسهم في تفعيل قوى العرض والطلب الخاصة بها لجهة قدرتها على تكوين استثمارات موازية وحركة اقتصادية مواكبة ومكملة لها. ذلك مما سيسهم في إيجاد فرص عمل جديدة بما يسمح للبنانيين أن ينعموا بفرص التقدم والنمو حيث هم. وفي هذا الإطار، تسعى هذه الرؤية إلى طرح المشروع المناسب في المنطقة المناسبة بما يتناسب مع الميزات التفاضلية لكل منطقة من جهة، وبما يمكن كل منطقة من مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الواجب التصدي لها. ذلك ما سيساعد أيضاً في أن يكون للمشروع المعني فرصة حقيقية للإسهام في تأمين التنمية المتوازنة والنمو المستدام لتلك المناطق دون أن يتطلب ذلك دعماً مالياً إضافياً من قبل الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن فكرة طرح هذه المجموعة من المشاريع القطبية في آن واحد وبطريقة مترابطة، وهو ما تقدمه هذه الورقة كمجموعة لوحدة متكاملة وليست نهائية، سيؤمن تفاعلاً كبيراً يزيد من الوقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الإيجابي في كل منطقة ويسهم في إيجاد حالة من التعاون والتنافس الإيجابي بين المناطق ويؤمن مشاركة فعالة للمواطنين أينما كانوا بما يدفعهم إلى الإسهام فيتطوير مناطقهم ورفع مستويات عيشهم ويخلق شعوراً عاماً إيجابياً لجهة المشاركة الفعالة في حمل لواء وتحمل مسؤولية تطوير وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق لبنان ومعالجة الشعور المزمن بالغبن والإهمال والتهميش.

من ناحية أخرى، فإن الضوابط الصارمة التي يرسمها ويفرضها مستوى العجز المرتفع في الموازنة وحجم الدين العام، يوجب العمل على الالتزام بتوجه اقتصادي لا يزيد من حجم الأعباء الملقاة على كاهل الخزينة التي تئن من حجم الدين العام الحالي ونسبته المرتفعة إلى مجموع الناتج المحلي الأمر الذي يحد من قدرة القطاع العام على تدبير التمويل اللازم لإقامة هذه المشاريع ناهيك عن عدم قدرته على التلاؤم مع متطلبات إدارتها وتشغيلها. ذلك ما يفرض أن تسعى الحكومة إلى إشراك القطاع الخاص بحمل لواء تنفيذ هذه المشاريع القطبية وتمويلها وإدارتها وتشغيلها ضمن الأطر التي تحددها الدولة (قانون الشراكة بين القطاعين) وضمن إطار الهيئات الناظمة الواجب إيجادها في المجالات التي يمكن إنشاء هيئات ناظمة وبما يعود على لبنان بمناطقه وشعبه بالمنفعة العامة من استثمارات وفرص العمل الجديدة والتنمية المتوازنة والنمو المستدام.

بعض المشاريع القطبية المطروحة والممكن تنفيذها بالتعاون مع القطاع الخاص (مذكورة على سبيل المثال لا الحصر)

التطوير العقاري وترتيب الأراضي	التطوير السياحي والخدماتي	التطوير الصناعي	التطوير التجاري والخدماتي
- مشروع إعادة ترتيب مدخل بيروت الجنوبي: أليسار - مشروع إعادة ترتيب مدخل بيروت الشمالي : لينور - مشروع تطوير الواجهة البحرية لمدينة صيدا بما يلائم تاريخ المدينة وتطورها الاقتصادي والسياحي وتنظيف وتعميق مرفأها الحالي وكذلك إنشاء المرفأ التجاري الجديد جنوب المدينة	- مركز بيروت للمؤتمرات - مدينة العلاج والعناية (منطقة القريعة) (Care and Cure Health Centers) -منتجعات التزلج والإستجمام في جبل الشيخ والأرز -المرفأ السياحي في جونيه	- المدينة الصناعية في الزهراني - المدينة الصناعية في شمال بعلبك - المدينة الصناعية في رياق - تطوير إمكانات الصناعات الغذائية في مناطق الشمال والبقاع والجنوب - محطة تحويل الغاز السائل إلى غاز في منطقة الزهراني لزوم محطة الكهرباء والمنطقة الصناعية - إفساح المجال لعودة تشغيل أنابيب النفط العراقي وكذلك لمد الغاز العراقي إلى شمال لبنان	- مدينة الإعلام: (منطقة القريعة) - المنطقة الإقتصادية الخاصة في طرابلس

بعض المشاريع القطبية في إطار الشراكة مع القطاع الخاص

يتوجبعلى الحكومة، وفي ظل هذه الرؤية، أن تطلق برنامجاً جديداً ومتلائماً للاستثمارات العامة ولاسيما التمكينية منها التي تساعد على إضفاء طابع اقتصادي يتلاءم مع طبيعة كل منطقة ويعالج المعوقات التي تلجم تطورها وتحد من جاذبيتها وبالتالي تمكين تلك المناطق من اجتذاب الاستثمارات المطلوبة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، ستحتاج المنطقة الاقتصادية الحرة في طرابلس إلى تشغيل مطار رينيه معوض وإلى استكمال توسيع وتعميق المرفأ في طرابلس وإلى بناء سكة الحديد الممتدة من طرابلس إلى الحدود اللبنانية- السورية، بينما ستحتاج المنطقة الصناعية في رياق إلى بناء سكة حديد من رياق إلى الحدود اللبنانية السورية وإلى تشغيل مطار رياق. كما أن المناطق كافة بحاجة إلى توفر خدمات الاتصالات بجودة عالية وأسعار بمتناول فئات المجتمع كافة.

بالرغم من الصعوباتالتي تعاني منها المالية العامة، يتوفر للبنان حالياً، تمويل خارجي ميسّر يسمح له بإطلاق مرحلة جديدة من الاستثمارات العامة. فالتمويل الخارجي المتوفر من القروض التي أبرمت اتفاقياتها (لدى مجلس الإنماء والاعمار) أو التي ستبرم قريباً، موزعة على الشكل التالي:

تمويل متوفر معقود من القروض المبرمة لمشاريع هي قيد التنفيذ حالياً	700 مليون د.أ.
تمويل متوفر من القروض المبرمة والمخصصة لمشاريع هي قيد التحضير للإطلاق	950 مليون د.أ.
تمويل سيصبح متوفراً بموجب اتفاقيات موقعة تنتظر الإبرام لدى المجلس النيابي	650 مليون د.أ.
تمويل سيصبح متوفراً بموجب اتفاقيات وافق عليها مجلس الوزراء وستوقع قريباً ويفترض أن تحال قريباً إلى المجلس النيابي	157 مليون د.أ.
المجموع	2457 مليون د.أ.

يضاف إلى هذه القروض، مبالغ الهبات التي توفرت للبنان والمخصصة لتمويل مشاريع إنمائية ومن ضمنها القروض الميسرة بمبلغ مليار دولار أميركي الذي تعهدت به المملكة العربية السعودية بتقديمه إلى لبنان.علماً أن جزءاً هاماً من مبالغ الهبات المتوفرة جرى تخصيصه لمشاريع إنمائية تنفذ مباشرة من قبل الجهات المانحة بإشراف الجهات اللبنانية الرسمية المعنية.

هذه القروض الميسرة والهباتالتي خصصت لمشاريع محددة، مضافاً إليها مساهمة الدولة اللبنانية في تمويل هذه المشاريع جزئيا وفي تمويل مبالغ الاستملاكات بالكامل، ستتيح للدولة اللبنانية إمكانية إطلاق برنامج استثمارات عامة في غاية الأهمية للسنوات الخمس المقبلة ولاسيما في قطاع الكهرباء حيث يحتاج لبنان إلى إعادة تأهيل محطتي الكهرباء في منطقتي الذوق والجية وكذلك في زيادة حجم الطاقة الإنتاجية وعلى مدى السنوات الخمس القادمة بما لا يقل عن 2500 ميغاواتجديدة وذلك إما بشكل مباشر وكذلك أيضاً عن طريق التعاون مع القطاع الخاص، هذا بالإضافة إلى استثمارات إضافية فى البنى التحتية الأخرى.

بموجب البرنامج الاستثماري لمجلس الإنماء والاعمار، سترتفع حصة المشاريع المناطقية على حساب المشاريع الوطنية بالمقارنة مع المراحل السابقة والتي تبين تطورها على مدى المراحل المفصلة أدناه:

	نسبة المشاريع الوطنية	نسبة المشاريع المناطقية
المشاريع المنفذة(1992-2008)	%65	%35
لمشاريع قيد التنفيذ حالياً	%32	%68
لمشاريع قيد التحضير حالياً	%16	%84

أما قطاعياً، فالبارز في هذا البرنامج الاستثماري لمجلس الإنماء والإعمار هو التالي:

- ارتفاع حصة قطاع المياه (مياه الشفة والري والصرف الصحي) بهدف تحسين الخدمة وتأمين المساواة بين المناطق المختلفة وتعزيز سبل الري للمناطق الزراعية.
- الحفاظ على نسبة جيدة لقطاع النقل البري (الطرق) بهدف تعزيز وسائل الاتصال بين المدن والمناطق (اوتوستراد بيروت – الحدود السورية، الطريق الساحلي، الطريق الدائري الغربي والشرقي في طرابلس...).
- تخصيص جزء من التمويل لقطاع الكهرباء لتأهيل معملي الذوق والجية وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال معامل جديدة ومشاريع أخرى لها طابع الأولوية، لرفع القدرة الإنتاجية وتحسين أداء الشبكة وإنجاز مركز التحكم.
- الحفاظ على نسبة مقبولة لمنشآت التربية والصحة حيث جرى التركيز على المناطق التي تفتقر إلى هذه المنشآت. وفي هذا السياق، سيطلق قريباً مشروع المدينة الجامعية في شمال لبنان في منطقة رأسمسقا الذي سيساهم في تعزيز وضعية مناطق الشمال وعكار على مستوى التعليم العالي.

III. مكونات الرؤية الانمائية المناطقية

- بعض المشاريع القطبية في اطار الشراكة مع القطاع الخاص
- أبرز مشاريع الاستثمارات العامة
- الاطر الفوقية التمكينية

2- أبرز مشاريع الاستثمارات العامة

ابرز مشاريع الاستثمارات العامة التي ستساهم في تمكين المناطق اقتصادياً

المنطقة	المشروع
الشمال وعكار	✓ توسعة وتعميق مرفأ طرابلس ✓تشغيل مطار رينيه معوّض ✓إيصال الغاز الطبيعي المصري إلى شمال لبنان ✓خط سكة الحديد من طرابلس إلى الحدود السورية ✓مشروع الإرث الثقافي في طرابلس ✓الاوتوستراد الدائري الغربي والشرقي لطرابلس ✓إنشاء المدينة الجامعية ✓رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات
الجنوب والنبطية	✓استكمال الاوتوستراد الساحلي ✓تأهيل طريق الناقورة – بنت جبيل - العديسة ✓مشروع مياه الليطاني ✓تأهيل وتعميق مرفأ صيدا الحالي وتطوير المنطقة الساحلية للمدينة وإنشاء المرفأ جنوب المدينة ✓تطوير مرفأ صور السياحي ✓مشروع الإرث الثقافي في صيدا وصور ✓المتحف التاريخي لمدينة صيدا ومستشفى الطوارئ في المدينة "هبة" ✓تأهيل المواقع الأثرية (قلعة الشقيف، قلعة شمع...) ✓ رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات

ابرز مشاريع الاستثمارات العامة التي ستساهم في تمكين المناطق اقتصادياً

المنطقـــة	المشـــروع
البقاع وبعلبك الهرمل	✓استكمال تأهيل وتطوير طريق بيروت – البقاع ✓تأهيل وتطوير طريق رياق – الحدود السورية ✓مشروع الأرث الثقافي في بعلبك ✓إنجاز مشروع سد العاصي ✓تحسين خدمات المياه والصرف الصحي ✓رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات
بيروت وجبل لبنان	✓ المكتبة الوطنية، المركز اللبناني العماني والمتحف التاريخي لمدينة بيروت "هبة" ✓ مشاريع النقل الحضري ورفع مستوى البنى التحتية ✓ تحسين الطريق الساحلي ✓ تأهيل الطرق الرئيسية في الأقضية ✓ مشروع الارث الثقافي في جبيل ✓ تحسين خدمات المياه والصرف الصحي ✓إنشاء السدود (سد بسري، سد القيسماني) ✓تطوير مرفأ جونيه السياحي ✓رفع مستوى البنى التحتية والاتصالات

مشاريع المرافق والخدمات العامة بالتعاون مع القطاع الخاص

القطـــاع	مجالات مشاركة القطاع الخاص
الكهرباء	- تمويل وإنشاء وحدات إنتاج جديدة (IPP) - إنشاء شركات للتوزيع - المساهمة في ملكية التجهيزات والمنشآت الموجودة - التشغيل والصيانة - محطة تحويل الغاز السائل إلى غاز في منطقة الزهراني
النقل البري	- الاستثمار في مشاريع النقل العام ومواقف السيارات - استثمار خطوط السكك الحديدية (بدءاً من وصلة طرابلس – الحدود السورية المزمع إنشاؤها) - تأهيل وصيانة شبكة الطرق (عقود لآجال طويلة Performance Based Contracts)
النقل البحري	- الاستثمار في المرافئ التجارية والسياحية وإدارتها (جونيه، صيدا، صور..) - إدارة بعض الأنشطة في المرافئ التجارية (بيروت، طرابلس، صيدا)
المياه والصرف الصحي	- إنشاء واستثمار منشآت التخزين (السدود والبحيرات) - الإدارة والتشغيل والصيانة
النفايات الصلبة	- الإنشاء والاستثمار والإدارة خاصة لخدمات الفرز والمعالجة (على أن تتولى البلديات خدمات الكنس والجمع)
أنابيب النفط ومحطات التكرير وخطوط الغاز	استكمال الاتصالات مع الدول الشقيقة- مصر- الأردن- العراق- وسوريا للشروع في استجرار الغاز ونقل النفط وإنشاء محطة تكرير نفط جديدة في شمال لبنان
استخراج النفط والغاز من المنطقة الاقتصادية الخاصة	- اقرار مشروع القانون -التعاون مع القطاع الخاص للاستكشاف في الحفر والتطوير والاستخراج
الاتصالات	-إنشاء شبكات نقل المعلومات من قبل القطاع الخاص على نطاق وطني ومناطقي ودولي -إفساح المجال أمام دخول القطاع الخاص إلى الاملاك العامة وخاصة إلى المسالك والمجاري المستعملة من قبل وزارة الاتصالات من أجل تقديم خدمات نقل المعلومات والانترنت بالإضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى على أن يتم ذلك من خلال قواعد ناظمة للتعاون مع هذه المؤسسات

مشاريع الاستثمارات العامة في قطاع الاتصالات التي ستساهم في تمكين المناطق اقتصادياً

تعتبر شبكات وخدمات الاتصالات من أهم وسائل الوصل بين كافة المناطق اللبنانية؛ إن توفر خدمات الاتصالات بجودة عالية وأسعار بمتناول كافة فئات المجتمع، سوف يؤدي حتماً الى استقطاب الاستثمارات في كافة المجالات الخدماتية والاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة تسهم في انعاش الاقتصاد المحلي، والحدّ من الهجرة الى المدن، وهذا فضلاً عن تأمين الخدمات العامة كالتربية والصحة. لذلك، فإن من الضروري أن يكون تأمين هذه الخدمات بجودة عالية وأسعار مقبولة من صلب برنامج تحرير قطاع الاتصالات الذي أعدته الهيئة المنظمة للاتصالات وفقاً لقانون الاتصالات 431. إن برنامج تحرير قطاع الاتصالات الذي أعدته الهيئة يرتكز على محورين هما أطلاق المنافسة الشفافة من جهة وتطوير برنامج الخدمة الشاملة:

1- تحفيز المنافسة في قطاع الاتصالات عبر تحرير القطاع ومنح تراخيص الحزمة العريضة الوطنية وخصخصة الهاتف الخلوي عبر مزايدة عالمية ووفق دفاتر شروط تعدها الهيئة متضمنةً حق إنشاء شبكات اتصالات دولية ووطنية (لربط المناطق والمدن).

2- إطلاق برنامج الخدمة الشاملة (الذي هو قيد الاعداد من قبل الهيئة) والذي يرتكز على إعداد الشروط والوسائل الضرورية لتقديم الخدمة الشاملة في جميع المناطق اللبنانية بما في ذلك آليات التمويل الضرورية.

من أجل تحفيز المنافسة في هذا القطاع، يجب تهيأة المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمارات وعلى سبيل المثال، نذكر مشروع مرسوم تنظيم الدخول الى الأملاك العامة الذي تعدّه الهيئة المنظمة للاتصالات ويتوقع أن ترفعه، وفق أحكام قانون الاتصالات 431، إلى معالي وزير الاتصالات ليحيله بدوره إلى مقام مجلس الوزراء لإقراره والذي سيساهم في انتشار خدمات الاتصالات ويؤمن، في الوقت نفسه، موارد مالية للبلديات.

III. مكونات الرؤية الانمائية المناطقية

- بعض المشاريع القطبية في اطار الشراكة مع القطاع الخاص
- أبرز مشاريع الاستثمارات العامة
- الاطر الفوقية التمكينية

3- الأطر الفوقية التمكينية

وهي الأطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية والهيئات الناظمة التي تؤمن الإطار العام للاستثمار وترسم قواعده وتحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات والحوافز والتي تؤكد على الاستقرار التشريعي وسيادة دولة القانون والنظام. وتشكل هذه الأطر عوامل في غاية الأهمية لجهة حماية المستثمر وتعزيز شعوره بالأمان والاطمئنان وتعزيز قناعاته بالجدوى المالية لمشروعه، كما تؤكد التزامه الصارم بالمعايير التي تفرضها الدولة لجهة إقدار استثمار القطاع الخاص على تحقيق المصلحة العامة من جهة أولى والأهداف الاستراتيجية للقطاع الإنتاجي لجهة الأمان والمردودية الملائمة من جهة ثانية.

وإذ تحتاج المشاريع القطبية المحددة في الرؤية إلى مؤسسات وقوانين ومراسيم تطبيقية وهيئات إدارية وناظمة ترسم الإطار العام لها وتحدد المسؤوليات وتطلق عجلة العمل في هذه المشاريع.

يفصل هذا القسم على سبيل المثال لا الحصر الاقتراحات على الصعيد المؤسسي ومشاريع القوانين المحالة الى مجلس النواب ومشاريع المراسيم الواجب اعتمادها.

ولعل الإطار الأهم لإطلاق هذه الرؤية يتمثل في إقرار مشروع قانون يحدد الإطار العام للشراكة بين القطاعين العام والخاص ويساهم في وضع هذه الرؤية قيد التنفيذ. تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الحكومة قد أحالت على المجلس النيابي مشاريع قوانين هامة كمشروع قانون الأسواق المالية الذي يجب أن يعدل لكي يكون متلائماً مع التطورات الأخيرة في الأسواق المالية الدولية واقتراح قانون الـ e-government ومشاريع قوانين أخرى، وهي جميعها تشكل إطاراً هاماً لجذب وتسهيل وتحفيز وإعطاء دفع قوي لاستثمارات القطاع الخاص، وهو ما يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز مجالات التنمية الاقتصادية المناطقية ويخلق فرص العمل الجديدة التي تحتاجها المناطق اللبنانية ويسهم في تحسين مستوى ونوعية عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار أيضاً فقد أنجزت الحكومة إصدار المراسيم التطبيقية للمنطقة الاقتصادية الحرة في طرابلس كما يجب أن تنجز المراسيم التطبيقية للمناطق الصناعية التي ستنشأ حسب هذه الرؤية الإنمائية المناطقية ولترتيب الواجهة الساحلية لمدينة صيدا. هذا بالإضافة إلى إنجاز المراسيم التطبيقية الأخرى مثل مشروع مرسوم تنظيم الدخول إلى الأملاك العامة التي سوف ترفعه الهيئة المنظمة للاتصالات إلى وزير الاتصالات وفق ما نص عليه قانون الاتصالات 431 والذي يحفظ الاستثمارات ويؤمن البنى التحتية الضرورية لمشاريع تطويرية أخرى.

اقتراحات على الصعيد المؤسسي

مؤسسات التطوير العقاري وترتيب الأراضي	مناطق الحمى الطبيعية	هيئات التنمية المحلية
●هي مشاريع ذات طابع تجاري ويجب أن تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وبحيث يتاح لجميع اللبنانيين المساهمة في رساميلها. ●تفوض من قبل السلطات العامة وبموافقتها وتحت إشرافها. -تملك الأراضي -تنفيذ إستملاكات -الضم والفرز -البنى التحتية -إعادة بيع الأراضي إن نشاطها يجب أن يكون موجها بشكل أساسي لتنظيم مناطق تمدد التجمعات السكنية وترتيب بعض المناطق المدينية.	●هي مناطق لها ميزات طبيعية جمالية وتراثية. ●تتألف كل منها من عدة بلديات متجاورة تتفاهم وتتعاون في ما بينها على ميثاق إنمائي. ●تهدف إلى التوفيق بين الحفاظ على الإطار الطبيعي والأنشطة الاقتصادية غير المضرة . ●يعتبر هذا التصنيف أي "منطقة حمى طبيعية"، الذي تمنحه الدولة، عاملاً قوياً في إنماء المنطقة. ●يتطلب تصنيف هذه المناطق إصدار قانون جديد. ●اقترحت خطة ترتيب الأراضي منطقة حماية وطنية في عكار وعدة مناطق حمى طبيعية في مناطق قاديشا، نهر ابرهيم، رأس المتن، الباروك، حرمون والناقورة (على سبيل المثال لا الحصر).	●يمكن أن تكون هيئات مستقلة أو أن تتشكل عبر إعادة تنظيم مؤسسات قائمة. ●تتشكل من مؤسسات القطاعين العام والخاص في المنطقة المعنية. ●تعمل على إجراء تشخيص مناطقي لتحديد الفرص الاقتصادية. ●تقدم خدمات الأعمال (دراسات الجدوى، تدريب، دعم حلقات الإنتاج ...). ●تعمل على الترويج المناطقي (التسويق ، ترويج مميزات المنطقة داخلياً وخارجياً ...). ●يمكن أن تقدم القروض للمؤسسات. تمول من بدلات الخدمات التي تقدمها.

مشروع القانون الموجود لدى مجلس النواب والرامي الى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- هدف القانون: يهدف مشروع القانون للى وضع آلية تنظّم الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وعلى أساس الأنماط المعتمدة في التقنيات القانونية المتبعة في لعالم وتحت إشراف مجلس الوزراء، وضمن ضوابط محددة، لاسيما وإن حجم وطبيعة الشراكة هذه لا تشكّل بطبيعتها احتكاراً على الصعيد الوطني، ولا تدخل ضمن التصنيف الواسع المحدّد في المادة 89 من الدستور ولا تتضارب معه. إن مشاركة القطاع الخاص والقطاع العام في المشاريع وعبر إسهام القطاع الخاص بتقديم الرأسمال اللازم لتمويلها وتقديم الخبرات الجديدة غير المتوفرة في القطاع العام لإدارتها وتشغيلها، من شأنه أن يؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة مبالغ الاستثمارات وتنوعها وكذلك في زيادة معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة للبنانيين وتحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق اللبنانية كافة.

- تجربة البلدان الأخرى: إن معظم الدول الأجنبية وبعض الدول العربية كمصر والأردن والكويت، وضعت قوانين لتنظيم الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. إن من شأن إقرار مشروع القانون هذا أن يضع لبنان في مصاف هذه الدول مما يعزز مكانته ويحفز القطاع الخاص، المحلي منه والعربي والأجنبي، على الدخول في مشاريع شراكة منتجة.

- مختارات من مضمون القانون: يشتمل القانون على كافة أنواع التعاون بين كل من القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص لتمويل أو إنشاء أو تحديث أو تطوير أو ترميم أو صيانة أو إدارة مشاريع لها الصفة العامة. ويشمل هذا التعاون على سبيل المثال لا الحصر "التشييد والتشغيل والتحويل BOT" أو "إعادة التأهيل والتشغيل والتحويل ROT" أو "التصميم والتشييد والتشغيل والتحويل DBOT.

- يلتزم المجلس الاعلى للخصخصة في اختياره لمشاريع الشراكة بالمبادىء التالية: مدى تحقيق المشروع للمصلحة العامة والأهداف الاستراتيجية للقطاع، حاجة القطاع العام للمشروع لسدّ ثغرة قائمة في تقديم الخدمات العامة، وأن يكون المشروع مجدياً فنياً واقتصادياً ومالياً وأن يكون قابلاً للتنفيذ، وأن تتناسب النتائج المرجوة من جراء تنفيذ المشروع مع كلفته، وإظهار حسنات تنفيذ المشروع بطريق الشراكة والأسباب التي تدعو لذلك.

- تحدد بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء الأملاك العامة والخاصة والأموال المنقولة وغير المنقولة التي توضع، طيلة مدة العقد، بتصرف الشريك الخاص لتنفيذ موجباته.

- لا تحول أحكام هذا القانون دون استفادة الشريك الخاص من أحكام القانون رقم 360 المتعلق بتشجيع الاستثمارات في لبنان.

مرسوم نافذ حكما رقم 840

المراسيم التطبيقية لقانون المنطقة الاقتصادية الحرة في الشمال

- تنشأ بموجب هذا القانون هيئة تدعى "الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس".
- تعمل الهيئة على إنماء المنطقة الاقتصادية الخاصة و جذب رؤوس الأموال و الاستثمارات المحلية و العربية و الأجنبية وتشجيع المبادلات التجارية الدولية .
- **الحوافز والإعفاءات:**
- **الإعفاءات الجمركية**: يعفى المشروع الاستثماري من الرسوم الجمركية بما فيها معدل الحد الأدنى لهذه الرسوم ومن رسم الاستهلاك الداخلي ومن الضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستيراد والتصدير على الآليات والأجهزة والمعدات والمواد والسلع التي يستوجبها المشروع، على أن تستوفي الرسوم والضرائب المفروضة بموجب القوانين السارية في حال إخراج أي صنف من هذه الأصناف السلعية والخدماتية من المنطقة لإدخالها إلى الأسواق اللبنانية وفقاً لأحكام المادة السادسة والعشرين من هذا القانون.
- **الإعفاءات من ضريبة الدخل:** تعفى من ضريبة الدخل أرباح المؤسسات التي تنشأ في المنطقة لمدة محددة.
- **الإعفاءات من رسوم الترخيص:** تعفى الأبنية والمنشآت العقارية التي تقام في المنطقة من رسوم الترخيص ومن ضريبتي الأملاك المبنية والأراضي.
- **إعفاءات إصدارات الأسهم والأوراق المالية من رسوم:** تعفى إصدارات الأسهم والأوراق المالية التابعة للمؤسسات العاملة في المنطقة من أي رسوم وضرائب. كما يمكن أن تكون جميع أسهم المؤسسات العاملة في المنطقة أسهماً لحامله.
- الحزمة العريضة الواردة في قانون الاستثمار 360

خلاصة:

- تشكل هذه الرؤية مقاربة جديدة لمبدأ الإنماء المتوازن يعتمد وبشكل أساسي على إقدار المناطق اقتصادياً، انطلاقاً من الاعتراف بأن السياسة الإنمائية القائمة على التركيز بشكل أساسي على البعدين الاجتماعي والخدماتي لم تستطع وحدها أن تحقق الأهداف المرجوة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

- تطرح هذه الرؤية خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والعمل على الإقدار الاقتصادي للمناطق المختلفة بالتعاون مع القطاع الخاص كسبيل جدي وواعد لتحقيق قفزة نوعية على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المناطقية.

- تقوم هذه الشراكة بالدفع قدماً بإفساح المجال امام إنشاء مشاريع قطبية تُطرح على صعيد كل منطقة بهدف إضفاء مشروعية اقتصادية معينة لكل منطقة تتلاءم مع ميزاتها التفاضلية وبما يسهم في تحريك استثمارات إضافية للقطاع الخاص وهو ما يحقق نمواً مستداماً في كل منطقة ويوفر فرص العمل فيها.

- تحفز الدولة عبر مؤسساتها المختلفة الاستثمارات المتوسطة والصغيرة للقطاع الخاص التي تواكب المشاريع القطبية والتي تؤمن توزيعاً أكثر عدلاً للموارد والفرص.

- تواكب الدولة استثمارات القطاع الخاص على الصعيد المناطقي عبر مشاريع بنى تحتية تمكينية (قد يكون بعضها أيضاً بالتعاون مع القطاع الخاص) تساهم في إضفاء المشروعية الاقتصادية للمناطق، وعبر أطر فوقية تمكينية تتكون من مؤسسات وقوانين ومراسيم وحوافز.

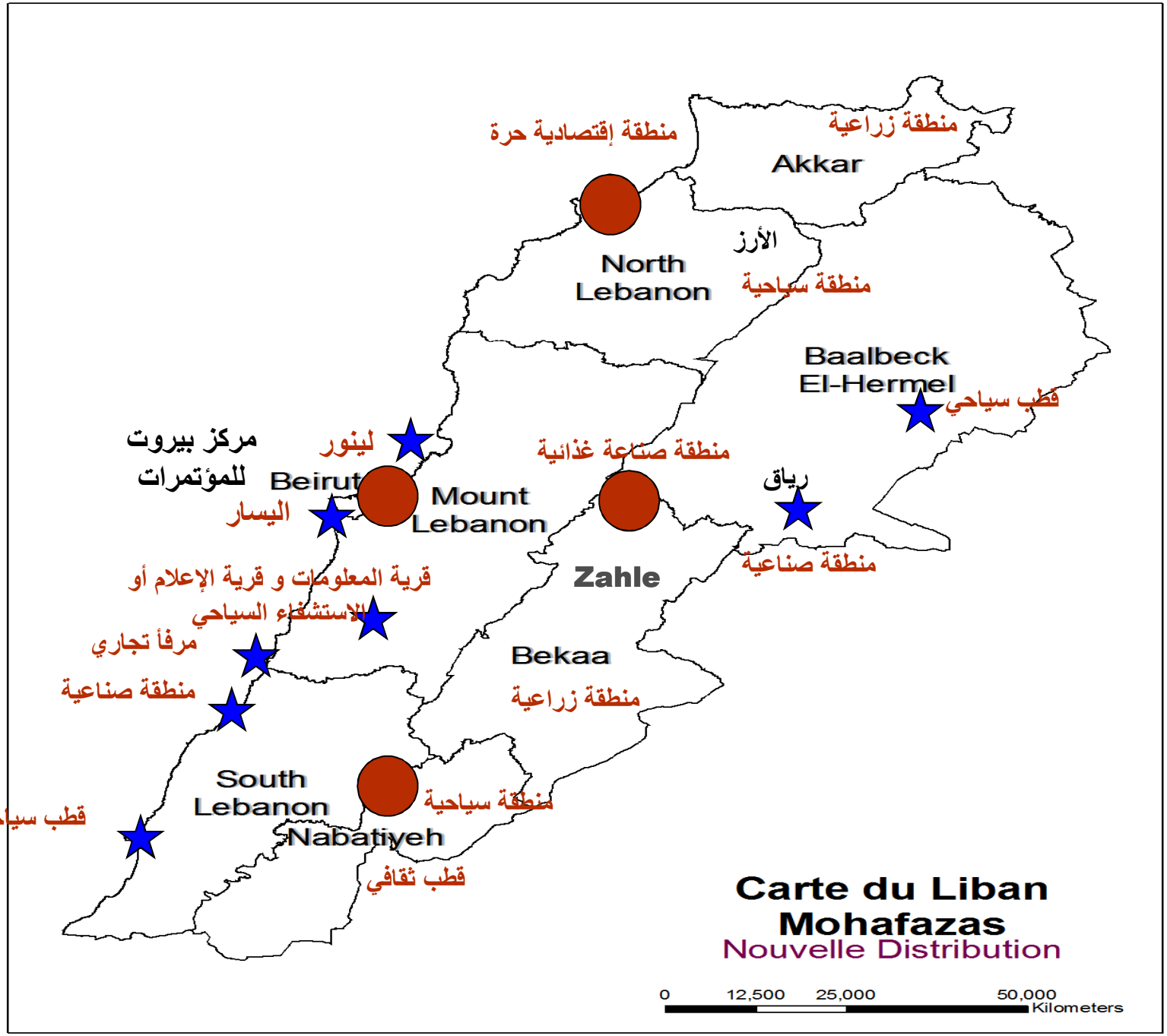
منطقة إقتصادية حرة
منطقة زراعية
Akkar
الأرز
North
Lebanon
منطقة سياحية
Baalbeck
El-Hermel
قطب سياحي
مركز بيروت
للمؤتمرات
لينور
Beirut
Mount
Lebanon
اليسار
منطقة صناعة غذائية
رياق
منطقة صناعية
قرية المعلومات و قرية الإعلام أو
الاستشفاء السياحي
Zahle
مرفأ تجاري
منطقة صناعية
Bekaa
منطقة زراعية
South
Lebanon
Nabatiyeh
منطقة سياحية
قطب سياحي
قطب ثقافي
Carte du Liban
Mohafazas
Nouvelle Distribution
0
12,500
25,000
50,000
Kilometers